



PROVISIONAL

S/PV.2738
20 February 1987

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(زامبيا)

السيد زوزي

الرئيس :

السيد بيلونوغوف

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الأعضاء :

السيد ديلبيتش

الأرجنتين

السيد لاوتنشلاغر

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد الشعالي

الإمارات العربية المتحدة

السيد بوتشي

إيطاليا

السيد غارفالفوف

بلغاريا

السيد لي ليوي

الصين

السيد غبيهو

غانا

السيد بروشان

فرنسا

السيد أغيلار

فنزويلا

السيد أدوكي

الكونغو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

سير جون طومسون

وايرلندا الشمالية

السيد أوكسون

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد كيكوتشي

اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمالمسألة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/18688)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لما تقرر بشأن هذا

البند في الجلسات السابقة أدعو ممثلي اثيوبيا وأنغولا وأوغندا وباكستان وتشيكوسلوفاكيا وتوغو والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجنوب افريقيا وزمبابوي والسنگال والسودان والسويد وغيانا وكوبا والكويت وكينيا ومصر والمغرب ومنغوليا ونيكاراغوا والهند ويوغوسلافيا ، إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تاديسي (اثيوبيا) ، والسيد فيغيريدو (أنغولا) ، والسيد كيبيدي (أوغندا) ، والسيد أحمد (باكستان) ، والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد كواسي (توغو) ، والسيد جودي (الجزائر) ، والسيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسيد مانلي (جنوب افريقيا) ، والسيد مودينغفي (زمبابوي) ، والسيد ساري (السنگال) ، والسيد آدم (السودان) ، والسيد فيرم (السويد) ، والسيد انسانالي (غيانا) ، والسيد اوراماس اوليفا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد كييلو (كينيا) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد بنونيه (المغرب) ، والسيد نيامدو (منغوليا) ، والسيد ايكازا غيارد (نيكاراغوا) ، والسيد

دامفوبتا (الهند) ، والسيد ديوكيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب
قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الان نظره

في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الاول ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، أدعوه إلى شغل مقعد على

طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : سيدى الرئيس ،

اسمحوا لي في مستهل حديثي أن أتوجه لكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا
الشهر .

إن وفدي لعلى ثقة كاملة بأن مهاراتكم السياسية وحكمتكم كفيلة بجعل مداولات
هذا المجلس مثمرة . وإن الدور الهام الذي تقوم به بلدكم زامبيا لمجابهة النظام
العنصري ، وفي مناصرة القضايا الافريقية ودور رئيسها ، أمر نعتز به في القارة
الافريقية .

ولا يغوتني في هذه المناسبة أيضا إن أعبر عن التقدير والتحية لسلفكم في
رئاسة المجلس الممثل الدائم لغنزويلا . كما انني أعبر عن تهاني وفد بلادي للأعضاء
الجدد الذين انضموا إلى مجلس الامن ، ايطاليا والمانيا الاتحادية ، وزامبيا ،
واليابان ، والارجنتين متمنيا لهم كل نجاح .

إن بلادي التي عانت من الاستعمار الاستيطاني الفاشي ، ودفعت ثمننا باهظا في
سبيل الحصول على حريتها ، تدرك إدراكا عميقا معنى الاستعمار الاستيطاني العنصري
الذي يجعل المواطن صاحب الأرض الأملي غريبا في بلده محروما من آدميته ، معرضا لشتى
أنواع القهر والظلم والتنكيل والبطش . ونظرا لهذه التجربة المريرة الطويلة التي
عاناها شعبنا ، فإننا أكثر الشعوب حساسية تجاه الانظمة والكيانات العنصرية
المعادية للبشرية جمعاء .

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

ونتيجة لهذه التجربة المريرة التي عانينا خلالها بطش العنصرية والاستعمار الاستيطاني فقد التزم شعبنا عن قناعة بمناصرة قضايا الحرية والتحرر في كل مكان ، الامر الذي جعل شعبنا وبلدنا يتعرض لما يتعرض له من قبل قوى البغي والعدوان المعادية للحرية وحق تقرير المصير للشعوب ، في محاولة يائسة لاسكات صوته واعاقته عن اداء دوره في مناصرة حركات التحرر وتقديم العون للشعوب المقهورة ، والمجتمع الدولي على دراية كاملة بذلك .

ان العنصرية التي وصفها المجتمع الدولي عن حق بانها "جريمة ضد الانسانية" . وان النضال الطويل المرير الذي تخوضه شعوب جنوب افريقيا ضد سياسات الفصل العنصري والابارتايد والاضهاد يعد من أروع الملاحم في تاريخ النضال الانساني في سبيل الحرية والكرامة . ورغم البطش والقمع والوحشية والعنف والتقتيل والتشريد الذي يواجه به الكيان العنصري في بريتوريا الكفاح التحرري لشعوب جنوب القارة الافريقية ، فان هذا الكفاح في تطور وتقدم مستمرين حتى تتحقق غاياته . ان القوائم الطويلة من الشهداء التي وصلت في العامين السابقين الى الآلاف ، وآلاف المعتقلين من الاطفال والنساء لن تشني شعب جنوب افريقيا عن مواصلة كفاحه النبيل .

ان فرض حالة الطوارئ والرقابة على الصحافة واعطاء الملاحيات المطلقة لرجال البوليس والجيش لم تمنع انتشار كفاح شعوب جنوب القارة الافريقية وشموليته لكافة انحاء البلاد .

ان الاساليب التي يظلم بها نظام بريتوريا العنصري ضد السكان الاصليين اصحاب الارض الذين يشكلون الاغلبية المطلقة للسكان وكذلك ضد الجماعات المعادية لسياسة الفصل العنصري لا تشبهها الا اساليب توائم في الاساليب العنصرية النازية ، الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة الذي نشأ هو أيضا على الارهاب ويمارس الارهاب والقمع والقسر والقتل والتشريد والاعتقال العشوائي ضد السكان العرب الاصليين في فلسطين المحتلة والتنكيل بهم يوميا ، مثله في ذلك مثل نظام بريتوريا المعادي للانسانية .

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

ان وفد بلادي على ثقة ان المجتمع الدولي يستطيع أن يلاحظ بكل وضوح أن نفس القوى التي غرست الكيانات العنصريين في برتوريا وتل أبيب هي نفس القوى التي تقدم لهما الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والاعلامي وتنبري للدفاع عنهما بهتس السبل والوسائل . ان هذه القوى هي التي تحول دون اتخاذ الاجراءات المناسبة التي يرى المجتمع الدولي بانها كفيلة بتصفية الميز العنصري والابارتايد . وسيتبين لنا ، كما تبين لنا في الماضي داخل هذا المجلس عندما يعرض مشروع القرار على التصويت ، من هي تلك القوى .

ان صلف وغطرسة الكيان العنصري في بريتوريا تذكرانا بصلف وعنجهية الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة . بل وحتى طريقة الحديث التي تحدث بها ممثل بريتوريا منذ يومين أمام هذا المجلس تكاد تكون نفس الاسلوب وصورة طبق الامل لاساليب منسوب الكيان الصهيوني .

لقد صبر الشعب في الجنوب الافريقي لمدة نصف قرن وهو يطالب بالحل السياسي وبالحوار السلمي فلم يقابل صبره الا بالعنف والقهر والعسف والاعتقال من قبل العنصريين ، وبالتالي فلم يجد أمامه من سبيل الا الرد على العنف الموجه ضده وأصبح الكفاح المسلح هو سبيله الوحيد للحيلولة دون ابادته جماعيا وافناؤه من الوجود ، كما جرى لشعوب أخرى ليست بعيدة عن هذا المكان .

ان سياسة ارهاب الدولة المنظم لا تمارس فقط على شعبي جنوب افريقيا وناميبيا بل هي سياسة مخططة تمارس ضد البلدان الافريقية المجاورة وخاصة دول المواجهة . ولقد رأينا ذلك مرارا أمام هذا المجلس الموقر . أنها تمارس ضد موزامبيق وانغولا التي يحتل جزءا من أراضيها وزامبيا وزمبابوي وبوتسوانا وليسوتو وملوي . وها نحن نسمع ونقرأ الآن عن الذين يقدمون له الوسائل الالكترونية ويبنون له الفواصات ويطورون قدراته النووية ويمدونه بطائرات تزويد الوقود في الجو لكي تمتد يده الارهابية الى كافة انحاء القارة الافريقية ، وذلك لكي يقوم مع توأمة في فلسطين المحتلة بابادة سكان القارة الافريقية والوطن العربي حتى بالوسائل النووية .

ان وفدي يناشد مجلس الامن ان يظطلع بمسؤولياته المناطة به حسب الميثاق وان يتخذ الاجراءات العاجلة والكفيلة بوضع حد لمأساة الجنوب الافريقي وذلك بعد هذا الاجماع الدولي الذي يكاد يكون كاملا بفرض الجزاءات الشاملة على الكيان العنصري في بريتوريا طبقا للفصل السابع من الميثاق بعد ان نفذت كل السبل السلمية الاخرى واتضح فشلها الذريع . كما يطالب وفدي تلك البلدان التي مازالت تربطها علاقات مع بريتوريا العنصرية ان ترفع حدا لها . حيث ثبت بكل المقاييس ان نظام الابارتايد لا يمكن اصلاحه بل لا بد من ازالته من جذوره . كما يطالب وفدي المجتمع الدولي بتقديم العون والمساندة لحركات التحرير في الجنوب الافريقي ولدول خط المواجهة لمواجهة مؤامرات وارهاب بريتوريا ، ويناشد المجتمع الدولي لممارسة مزيد من الضغوط للافراج عن السجناء السياسيين ورفع الحظر عن المنظمات السياسية ورفع حالة الطوارئ وسحب قوات البوليس والجيش من الاحياء الافريقية ورفع الرقابة عن الصحافة .

في الختام : لقد حان الوقت لكي يتخذ مجلس الامن اجراءات محددة وحاسمة ضد نظام الفصل العنصري البغيض . وحان الوقت أيضا لاتخاذ تدابير وسياسات فعالة ترغم نظام بريتوريا على أخذ المجتمع الدولي مأخذ الجد . وكرر مناشدة وفد بلادي لأولئك المعرقلين لارادة المجتمع الدولي بأن يكفوا عن ذلك اذا كانوا يؤمنون بحقوق الانسان حقا فالانسان الاسود له نفس الحق مثل الانسان الابيض . ان ادانتهم الشفوية لنظام "الابارتايد" جوفاء ولا تحمل أى معنى الا الضحك على ذقون المجتمع الدولي واطالة مأساة شعوب جنوب القارة الافريقية . ومنرى خلال الساعات وربما الدقائق المقبلة من هم الذين يريدون انهاء "الابارتايد" ومن هم الذين يريدون تقوية واطالة أمد "الابارتايد" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل الجماهيرية

العربية الليبية على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .
المتكلم التالي هو ممثل أوغندا . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كيبدي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي بادق ذي بدء ، أن أقدم لكم خالص تهاني وفدي وبلدي لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . لقد أعجبنا كثيرا بالطريقة المقتدرة والمخالبة التي تديرون بها مداوات المجلس ، ويزداد ارتياحنا لانكم من زامبيا ، الدولة الافريقية الشقيقة التي تقيم معها أوغندا أوثق العلاقات الودية . وما يرح بلدكم وأنتم شخصيا في مقدمة كفاح التحرير في جنوب افريقيا لعدة سنوات . وتجعلنا راساتكم للمجلس ، وبمفة خاصة في هذه المناقشة ، أكثر ما نكون ثقة بأن صوت المظتهدين مود يسمع عاليا وواضحا .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسفكم ، السفير أغيلار ممثل فنزويلا ، للطريقة المشيرة للاعجاب التي أدار بها أعمال المجلس إبان الشهر الماضي . ونظرا لأن وفدي يتكلم في المجلس لأول مرة في هذه السنة ، فأنني اغتنم هذه الفرصة لاهنئ الاعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس على انتخابهم وأتمنى لهم كسل النجاح في تحمل المسؤوليات الجسيمة التي يظلمون بها .

على مر السنين أثبتت نظم الفصل العنصري المتعاقبة في بريتوريا أنها أشد ما تكون بطشا واستغلالا لمن هم تحت سيطرتها . وقد أظهر النظام العنصري الحالي بالمثل أنه نظام عدواني ، يتبع أسلوب عمل يستهدف تحقيق الغزو العسكري في الجنوب الافريقي . ومع اقتراب وقت الحساب ببطء ولكن على نحو مؤكد ، انتقلت وحشية النظام داخل جنوب افريقيا وأعماله العدوانية ضد الدول المجاورة الى مستويات أكثر خطورة وأوسع مدى ، تماثل الهجمات المحمومة التي يقوم بها الوحش الجريح . وتشكل أعماله انتهاكا للسلم والامن ، يتطلب من مجلس الامن اتخاذ تدابير حاسمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بغية وضع حد لهذه الحالة الخطيرة .

وتحتفل سجلات مجلس الامن والجمعية العامة بمداوات عن الحالة الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي والخطر الذي تشكله على السلم والامن الدوليين . ويتفق كل العقلاء من الرجال والنساء ، والشباب والشيوخ ، على أن الفصل العنصري أشم وغير أخلاقي

وينبغي أن يقضى عليه . وقد اعتبرته الجمعية العامة جريمة ضد الانسانية . وقد صدرت قرارات عديدة من جانب هذه المنظمة ومن جانب محافل دولية أخرى تطالب باقتلاع جذور الفعل العنصري والقضاء على كل الممارسات العنصرية التي يتبعها نظام الاقلية البيضاء في بريتوريا . والواقع أن مجلس الأمن في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ، حذر جنوب افريقيا بأنها اذا لم تتعاون مع المجلس ومع الأمين العام - سوف يخطر المجلس للاجتماع فوراً للنظر في اتخاذ التدابير اللازمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما فيه الفصل السابع . ورغم الادانة والقلق المتزايد للمجتمع الدولي ، من الواضح أن نظام بريتوريا لن يتخلى طواعية عن سياسات الفعل العنصري وعن عدوانه ضد الدول المجاورة .

لقد أعلنت افريقيا بوضوح تام منذ وقت بعيد التزامها بتحرير الجنوب الافريقي . ففي بيان لوماسكا ، الذي اعتمدته منظمة الوحدة الافريقية في وقت يرجع الى عام ١٩٦٩ ، الذي عرض على الجمعية العامة في نفس السنة ، أوضحت منظمة الوحدة الافريقية أنها تفضل التوصل الى حل تفاوضي من أجل ازالة الفعل العنصري ، وإن كانت قد سلمت أيضا بأنه اذا أقفلت سبل الحل السلمي فان البديل الوحيد سوف يكون الكفاح المسلح . وطوال العقدين الماضيين ارتفعت افريقيا وحركات التحرير الى مستوى التحدي المتمثل في المفاوضات والكفاح المسلح . وقد تم استكشاف كل السبل السلمية . ومن ناحية أخرى ، لم تبد جنوب افريقيا أي اهتمام جاد بالحل التفاوضي واتبعت بدلا من ذلك طريق الحرب .

ان كل الاحتجاجات السلمية التي قام بها المخطهون في جنوب افريقيا كان الرد عليها دائما بقوة وحشية وبقمع من جانب نظام الفعل العنصري . وهكذا فان تاريخ المقاومة السلمية وغير العنيفة للقوانين العنصرية في جنوب افريقيا هو سرد محزن تتخلله مذابح ، مثل تلك التي وقعت في شاربفيل وسويتو ، واستشهاد أفراد ، مثل ستيف بيكو وآلاف غيره ، وعقود من الحجز في سجون نظام الفعل العنصري ، كما حدث في حالات نيلسون مانديلا ، والمرحوم روبير موبوكوي وكثيرين غيرهما .

ولا يزال نظام بريتوريا يتحدى المجتمع الدولي . وهو لا يابه بالشجب المعنوي أو التحذيرات ، كما لا يستجيب لما يسمى بالاقناع الودي . وقد اتخذ الاعداء والاصدقاء على حد سواء ، الكثير من المبادرات لمحاولة اقناع بريتوريا باجراء تغيير ملمى في جنوب افريقيا . وقد باءت كلها بالفشل .

ومنذ ست سنوات ، وفي مواجهة احتجاجات افريقيا ، وحركة عدم الانحياز والفالبية العظمى للمجتمع الدولي ، بدأت الولايات المتحدة الامريكية سياسة "الارتباط البناء" مع جنوب افريقيا . وفي مقابل اقامة علاقات اوثق مع الولايات المتحدة الامريكية ، كان المتوقع من جنوب افريقيا أن تقوم بتنفيذ اصلاحات اساسية داخليا ، وأن تعمل على تعزيز حركة تتجه صوب تحقيق استقلال ناميبيا ، والكف عن العدوان وزعزعة استقرار البلدان المجاورة . وهناك فريق انشاته وزارة الخارجية في الولايات المتحدة لتقييم هذه السياسة يوافق على أن استراتيجية "الارتباط البناء" قد فشلت فشلا زريعا . ويحدد الفريق بحق المصلحة الاساسية للولايات المتحدة الامريكية - وهي مصلحة مشتركة بيننا جميعا أيضا - وهي المساعدة في انهاء نظام سياسي وقانوني يحرم فيه ٨٠ في المائة من السكان من حقوقهم الفردية الاساسية . ويوصي

".... بعدم موافقة الولايات المتحدة على 'إصلاحات' لا تعالج المشاغل

الاساسية للسود في جنوب افريقيا" .

وهو يقول أن تأييد "الاصلاحات الجزئية قد أثبت أنه يحقق نتائج عكسية" . ويذكر أيضا أنه ينبغي أن يكون التغيير جزءا من عملية التفاوض مع كامل قطاع منظمات السود ، بما فيه المؤتمر الوطني الافريقي المحظور نشاطه والزعيم السجين نيلسون مانديلا . ونحن نوافق على هذا التقييم .

وبعد أن أكل نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا جزرة الترغيب المتمثلة في سياسة "الارتباط البناء" فإنه واصل سياساته العدوانية والقمعية دون عقاب ، وتهرب بسهولة من عما التخويف المخبأة ، لأنها ظلت مخبأة .

وإن زعماء الكومنولث تواقون الى تجنب المواجهة الدموية في الجنوب الافريقي ، وقد شكلوا فريق الشخصيات البارزة . وقد علق أمل كبير على تلك المبادرة . بل أجريت مفاوضات مكثفة . وقد غزا النظام العنصري البلدان المجاورة ، وكان غزوه لها لطمعة قوية في وجه فريق الشخصيات البارزة . وهدفه الواضح من ذلك - والذي حققه فعلا - هو احباط جهود الفريق في البحث عن حل سلمي لمشكلات الجنوب الافريقي . وقد عامل النظام بعثة بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بنفس الطريقة ولنفس الغرض .

ومع ارتفاع اصوات الادانة وتكثيف المقاومة ضد الفعل العنصري داخليا وخارجيا ، قام النظام بتنفيذ اشد التدابير القمعية التي اتخذها حتى الان . فقد أعلن النظام حالة الطوارئ ، التي امتدت في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ لتغطي البلد بأكمله . وهناك حالات اعتقالات جماعية وقمع وحشي للمظاهرات السلمية تعتبر الآن من السمات الاساسية التي تسود في المسرح السياسي في جنوب افريقيا . وقد أدت أعمال الشرطة والجيش الى مقتل آلاف عديدة من الاشخاص ، بما فيهم الاطفال . وبالرغم من الادانة الجماعية المادرة من مجلس الامن في الماضي ، لا يزال نظام جنوب افريقيا يواصل سياسته الشريرة القائمة على تشريد السكان السود . ولا يمكن أن يخفي النظام بعد ذلك حقيقة أن المقاومة تنبع من الداخل ، وأن حركات التحرير الوطني قد كشفت من نضالها . ومن أجل اخفاء الحقيقة عن العالم ، فرض النظام بموجب حالة الطوارئ قيودا على الصحافة المحلية والاجنبية ، ولكن كما يعلم الجميع لا يمكن قمع الحقيقة على الإطلاق .

ومع تكثيف الكفاح الداخلي ، فإن سياسة العدوان الاعمى القائمة على اعلان حالة الطوارئ قد اقترنت بسياسة العدوان ضد دول خط المواجهة ولا تزال قوات جنوب افريقيا تحتل جنوب انغولا ، وعن طريق قوات اليونيتا العميلة لا يزال النظام يشجع زعزعة الاستقرار في انغولا . وبالنسبة لنا ، فاننا لا نعلم أنه بدلا من ادانة جنوب افريقيا لزعزعة استقرار انغولا ، اختارت بعض البلدان تشجيع جنوب افريقيا بالانضمام اليها في تسليح عملائها من قوات اليونيتا بأسلحة متطورة .

لقد فشلت جنوب افريقيا في الوفاء بتعهداتها بموجب اتفاقية نكوماتي التي وقعتها مع موزامبيق ، وهكذا انكشف ازدراؤها لكل اتفاق سلمي . وكانت زمبابوي وسوازيلند وبوتسوانا وليسوتو وزامبيا اهدافا لاعمال جنوب افريقيا العسكرية وعصابات الاغتيال العنصرية . وقد أدى مخطط زعزعة الاستقرار الذي تنفذه جنوب افريقيا الى فقدان آلاف الارواح وبلايين الدولارات في شكل اضرار مادية .

وليس من المدهش ان تكون الهياكل الاساسية الاقتصادية للبلدان المجاورة - ولاسيما تلك التي قد تقلل من تبعية هذه البلدان لجنوب افريقيا - هدفا مستهدفا لهجمات جنوب افريقيا المتكررة . والهدف من كامل استراتيجية جنوب افريقيا هو زيادة هيمنتها ، وتحويل المنطقة بأكملها إلى منطقة امان للفعل العنصري ، وجعلها معتمدة اقتصاديا على نظام الفعل العنصري .

ومن أجل إرضاء حُماته ، طرح النظام إصلاحاته المزعومة الخالية من المضمون . وفي هذا الضوء ينبغي النظر إلى عملية إلغاء قوانين العبور وما يسمى بالإصلاحات الدستورية إلى اختيار بعض قطاعات الاغلبية المقهورة لتمثل في برلمان تمييزي . وترمي هذه التدابير الى خداع المجتمع الدولي وجره الى المواساة ، ولكنها لن تنجح لانها تترك اسم الفعل العنصري وآلته على حالها . ولا يمكن ان تخدع احدا . فقد رفضت على النحو الواجب حتى من جانب الذين من المفترض ان يستفيدوا منها . وقد ادرك المجتمع الدولي ايضا حقيقتها ، وبالتالي رفضها . والحقيقة هي ان الفعل العنصري لا يمكن اصلاحه ، بل يجب القضاء عليه .

والواقع ان هذا النظام بكل وحشيته لن ينجح في تحطيم مقاومة الشعب المصمم على استعادة كرامته الانسانية وتحقيق تقرير المصير . ان شعب جنوب افريقيا يدرك انه يتحمل المسؤولية الرئيسية في الكفاح من أجل القضاء على الفعل العنصري . وهذا الشعب على استعداد لدفع اي ثمن . والمسؤولية التي يتحملها المجتمع الدولي والذين يقيمون علاقات وثيقة مع جنوب افريقيا العنصرية هي التقليل من هذا الثمن الى ادنى قدر ممكن . ولهذا فان فرض الجزاءات الالزامية الشاملة امر لا مفر منه . فهذا هو

السبيل السلمي الوحيد المتبقي للمجتمع الدولي للاسهام في ازالة الفصل العنصري والحفاظ على السلم والامن الدوليين .

اننا نرى ان الحجج التي قدمها اصدقاء جنوب افريقيا ، ورددها ممثل نظام بريتوريا يوم الثلاثاء ضد فرض الجزاءات ، ليست مقنعة ولا وجيهة . ومن الواضح ان هذه الحجج لا تستهدف سوى خدمة مصالحهم الذاتية ، وحماية وإدامة علاقاتهم التجارية والعسكرية المتميزة ، وغيرها من العلاقات مع نظام الفصل العنصري .

وكثيرا ما يزعم انه لا ينبغي فرض الجزاءات لانها ستؤدي بالتاكيد الشعب المضطهد في جنوب افريقيا . وقد طالب بوضوح الزعماء الحقيقيون للسكان السود المضطهدين بفرض جزاءات الزامية شاملة . ان السود في جنوب افريقيا ودول المجاورة ، المدركين للنتائج السلبية ، اعطوا نفس هذه الرسالة لفريق الشخصيات البارزة التابع للكمونوك . وقد توصل الفريق ، بعد مفاوضات مطولة وشاقة مع حكومة جنوب افريقيا ، من ناحية ، ومع قادة السود الحقيقيين ، من الناحية الاخرى ، الى ان النظام العنصري ليس مستعدا لاجراء تغييرات جوهرية في الهياكل الحالية . وبالتالي ، أكد الفريق على الحاجة الى ممارسة ضغط فعال . و اشار الى ان البديل للضغط الاقتصادي والدبلوماسي هو تصاعد العنف ونشوب حرب اهلية شاملة ، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل والعالم اجمع . وهذه هي ايضا الرسالة التي نقلها القادة السود في جنوب افريقيا الى البعثة الاستشارية التابعة للاتحاد الاقتصادي الاوروبي التي ارسلها الى جنوب افريقيا في آب/اغسطس .

واذا كان ما يقلق الذين يعارضون فرض الجزاءات هو فعلا النتائج السلبية على دول المجاورة والمضطهدين السود في جنوب افريقيا ، فان الخطوة المنطقية التي ينبغي لهم اتخاذها هي مساعدة هذه البلدان للتقليل من تبعيتها لجنوب افريقيا ، بزيادة مساعدتها اقتصاديا عن طريق مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي والبرامج الاخرى الرامية الى مساعدة الشعب المقهور في جنوب افريقيا . وينبغي الا يغيب عن البال ان جنوب افريقيا تفرض منذ عدة سنوات جزاءات على جيرانها . وكما أشير من قبل في هذا

المجلس فقد تعرض الهيكل الاقتصادي الاساسي لدول المواجهة لهجمات عديدة ، وفي كثير من الحالات دمر تماما على يد جنوب افريقيا . وعن طريق شبكة تضليل ، تعرض المعويات الناجمة عن التخريب الاقتصادي على أنها أمثلة لسوء ادارة الدول الافريقية . ان اطالة أمد الوضع الراهن للفصل العنصري لن يؤدي الا الى زيادة استنزاف هذه البلدان . وكلما سارعنا بالقضاء على الفصل العنصري كان ذلك افضل لها وللجميع .

وقد اكدت منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر قمة عدم الانحياز المعقود في هراري وعلان باريس الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، التي صادقت عليه الجمعية العامة ، على الحاجة الى فرض جزاءات الزامية شاملة . وقد حظيت قضية فرض الجزاءات بتأييد عالمي واسع النطاق . وفرضت عدة بلدان جزاءات طوعية ، وينبغي لمجلس الامن الا يتقاعس في هذا الصدد ، بل ينبغي له ان ينفذ طابع الشرعية على هذه الجزاءات ويجعلها الزامية .

ان اوغندا تشيد بتلك البلدان التي قررت فرض جزاءات طوعية وفقا لقرارات مجلس الامن . ونحن نرحب بالاجراء الذي اتخذه كونغرس الولايات المتحدة باصدار قوانين بفرض جزاءات ، وإن كانت انتقائية . واننا نعتقد انه من أجل ان يكون للجزاءات اكبر اثر ممكن فلا بد ان تكون شاملة والزامية .

ويتحمل الذين يتمتعون بحق النقض في المجلس مسؤولية خاصة عن صيانة السلم والامن الدوليين . فافتراض ميشاق الامم المتحدة الكامن وراء اعطائهم هذا الحق هو انه سيستخدم باحساس بالمسؤولية . ولذلك فان التحدي واضح وجلي ويمكن لكل شخص ان يلتمسه الان .

ان جهود المجلس الرامية الى معاقبة المذنب قد احبطها بعض الاعضاء الدائمين . وللاسف فسرت جنوب افريقيا تلك الحماية على انها معادقة على سياساتها البغيضة ومن ثم اظهرت نفسها على انها حامية للمصالح الغربية في المنطقة . ويحدونا الامل في الا يكتفي هؤلاء المعنيين بالاعراب في بياناتهم عن قلقهم ازاء معاناة شعب جنوب افريقيا ، وان يتخذوا خطوة ابعد من ذلك ، ويموتوا ايجابيا ، او على اقل

تقدير ان يمتنعوا عن عرقلة رغبة المجتمع الدولي واغلبية أعضاء المجلس في فرض الجزاءات المناسبة .

وينبغي ايضا الا يغيب عن البال ان شعب جنوب افريقيا سوف يتحرر ان أجلا أو عاجلا . والمسألة مسألة متى موعد ذلك وكيف . ولكن هناك شيء واحد أكيد ، وهو انه عندما يتحرر هذا الشعب في نهاية المطاف سيذكر بالتأكد من وقف الى جانبه في أحلك ساعات تاريخه . بل ان افريقيا كلها ستتذكر أيضا ، لان سيكولوجية الفصل العنصري وفلسفته تقوم على انكار انسانية العرق الاسود بوجه عام والافارقة بوجه خاص . ولذلك سيكون لدينا سببا وجيها لتذكر من هم الاصدقاء الذين وقفوا معنا في ساعة الحاجة الماسة .

ولحين ذلك سيبقى الكفاح مستمرا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اشكر ممثل اوغندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، انه

لمن دواعي القبطة لوفد بلادي ان يراكم تتراسون اجتماعنا ومجلس الامن يناقش مسألة من المسائل الاساسية المطروحة على جدول أعماله لعدة عقود ، ألا وهي مسألة الوضع في جنوب افريقيا ، وانتم احد أبناء الجنوب الافريقي الذي يعيش المأساة في جميع ابعادها ونتائجها . ولذلك فاننا على ثقة من انكم ستقودون بحكمتمكم مداولاتنا هذه الى النتيجة المرجوة .

كما يسرني أن أعبر عن إعجاب وفد بلادي بالطريقة القديرة التي أدار بها السفير الصديق أندريه أغيلار ، المندوب الدائم لغنزويلا ، أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم الذي تميّز بكثافة الأعمال خارج نطاق قاعة الاجتماعات الرسمية .

ويسرني أن أرحب بممثلي الدول الاعضاء الذين انضموا إلى المجلس هذا العام وهم الأرجنتين وايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وزامبيا واليابان . وإذا أتمنى لهم النجاح ، لاؤكد استعدادنا المستمر للتعاون معهم من أجل إنجاز المهام الملقاة على عاتق المجلس . واغتنم هذه المناسبة للإشادة بالدور المنهجي البناء الذي ساهم به ممثلو الدول التي انتهت عضويتها في المجلس مع نهاية العام المنصرم ، وهي استراليا وتايلند وترينيداد وتوباغو والدانمرك ومدغشقر .

إن العنصرية كفكر والنظام العنصري كمنهج ، لا يمثلان تحديا لشعب جنوب افريقيا ودول المواجهة الافريقية فقط ، بل إنهما يمثلان تحديا للضمير الانساني في كل مكان وتحديا مباشرا لهذا المجلس . ولا أعتقد أننا في هذه المرحلة من النقاش في حاجة إلى إبراز وتفنيد مساوئ ذلك النظام وجرائمه ، ولكننا في حاجة أساسية إلى التعاطي مع أساليب العلاج اللازمة للتخلص من هذا المرض الذي أصاب ويصيب إخوة لنا في افريقيا لا ذنب لهم إلا أن لون بشرتهم يختلف عن أولئك الذين يسيطرون على بلادهم ويتحكمون في مقدراتهم .

وفي هذا الإطار فقد سبق لوفد بلادي أن عبّر في عدة مناسبات عن قناعته الراسخة بأن النظام العنصري في جنوب افريقيا ، مثله مثل بقية جميع الانظمة التي تقوم على العنصرية والتمييز العنصري ، لا يمكن أن يغيّر من سياسته ومنهجه من تلقاء نفسه ، وذلك لسبب أساسي وبسيط ، وهو أن العنصرية ليست وليدة دوافع موضوعية حتى يمكن التخلص منها بأساليب موضوعية ، بل إنها وليدة نظرية تفوق الجنس التي سادت أوروبا في مرحلة تاريخية معينة من جهة ، ووليدة المصلحة الاقتصادية والسياسية لذلك الجنس من جهة أخرى . وهذان السببان مترابطان ومتداخلان . وبينما الأول معنوي فإن الآخر مادي . ولذلك ، وحيث فشل المجتمع الدولي في إقناع العنصريين البيض بالتخلي

عن عقيدتهم أو عقدتهم ، فإننا لا نشك للحظة واحدة في أن الضغط عن طريق السبب الآخر هو الأسلوب الوحيد المتاح أمامنا من أجل إجراء التغيير في جنوب افريقيا ، وذلك بالضغط المادي للتأثير في المصالح التي يجنيها العنصريون من عنصريتهم ، عن طريق تطبيق عقوبات دولية إلزامية وشاملة حتى يتخلى أولئك المجرمون عن الطريق الذي يسرون فيه .

وحيث أننا نعمل في إطار الأمم المتحدة ووفق قوانينها ، فإن الأسلوب الوحيد المتاح أمامنا سلميا هو تطبيق الفصل السابع من الميثاق .

يستطيع المرء منا أن يجزم ، على الأقل من خلال البيانات التي تلقى علينا في هذا المجلس ، أن هناك قناعة تامة لدى أعضاء المجلس بأن نظام الفصل العنصري يجب أن يزول . ولم أستمع حتى الآن إلى من يقول بغير ذلك . فما هي المشكلة إذن ؟

المشكلة هي كيف يمكن أن يزول . هذا هو مكن الخلاف بين أعضاء المجلس وربما بين أعضاء الأسرة الدولية . فهناك من يرى أنه يمكن أن يزول عن طريق التعامل معه واقناعه بتغيير منهجه وسياسته ، سواء عن طريق التعامل البناء أو النهج البناء . ولكن يجب أن نلاحظ أن نظام جنوب افريقيا لا يشارك بعض أعضاء المجلس هذا الرأي ، بل يرى أن نظام الفصل العنصري يجب أن يستمر ، وربما يغير من أساليبه تكتيكا ولكن ليس لكي يزول .

ولذلك فإن النظام العنصري لا يقيم علاقاته مع الدول التي تتعامل معه من أجل نفس الغرض ، وهو حل ذلك النظام ، بل من أجل تعزيزه . وبالتالي فإن السؤال المطروح هو هل أن التعامل مع ذلك النظام يساعد على زواله أم يساعد على تعزيزه ؟

إن جميع الشواهد ، بغض النظر عن نوايا أولئك الذين مازالوا يتعاملون معه ، تؤكد أن التعامل مع ذلك النظام إنما يساعد على تعزيزه ، وهذا ما أكدته الاحداث خلال السنوات السابقة ، حيث أن عدد القتلى والمحرومين والمضطهدين من السكان السود في زيادة مستمرة .

وأود الإشارة إلى التقرير الذي أعدته اللجنة الاستشارية في وزارة الخارجية الأمريكية حول جنوب افريقيا ، وهو يوضح بشكل جلي فشل نظرية التعامل البناء مع

الحكومة العنصرية . وقد امتنعت عن الاقتباس من ذلك التقرير لأنني أعتقد أن هذا التقرير يحوي من المعلومات والبيانات الهامة الشيء الكثير الذي يجب على جميع المهتمين قراءته . وإن الاقتباس منه ربما يفسده . لذلك فإنني أتمنى أن يوزع هذا التقرير كوثيقة رسمية من وثائق المجلس ، حتى يدرك الجميع كيف أن التعامل مع النظام العنصري قد ساعد ويساعد على تعزيزه .

لذلك فنحن لا نشاطر أولئك الذين يقولون بالتعامل مع النظام في جنوب افريقيا الرأي في أنه سيؤدي إلى التغيير المطلوب ، إنما نعتقد أن التعامل مع ذلك النظام ، ومن خلال الخبرة التاريخية ، إنما يساعد على تعزيزه . ولهذا فنحن من مؤيدي الرأي الآخر وهو أن الاوان قد آن لغرض عقوبات إلزامية على جنوب افريقيا . ومن هذا المنطلق فقد تبنت بلادي مشروع القرار المعروف على المجلس ، وقد دُرِسَ هذا المشروع بعناية فائقة . ورغم أنه لا يعبّر بالكامل عن طموحاتنا ، فإننا راعينا في وضعه جميع الاعتبارات من أجل تسهيل مهمة أعضاء المجلس لاعتماده كخطوة أولى في الاتجاه الصحيح للقضاء على نظام الفصل العنصري .

ونحن إذ ننظر بقلق إلى تطورات الاحداث في جنوب افريقيا ، فإننا نعتقد أن ما نقوم به هو جزء من المحاولات السلمية للتوصل إلى حل للصراع العنصري في جنوب افريقيا ، لأنه ، بغير ذلك ، فإن البديل الوحيد الذي سيبقى متاحا لشعب جنوب افريقيا هو طريق العنف .

إن الاحتجاج بأن العقوبات الاقتصادية ستؤثر على دول المواجهة أو المواطنين السود في جنوب افريقيا ، إنما هو تعبير عن المواقف المزدوجة لأصحاب هذا الرأي ، لأنه لو أخذنا بهذه الحجة فإن هناك دولا كثيرة في العالم الثالث يجب أن تضحى باستقلالها وسيادتها بأن ترفع نفسها تحت حكم الاستعمار لأنه يستطيع أن يدير مواردها بشكل أفضل . إن الحرية والكرامة شيء وتحقيق بعض المنافع الاقتصادية شيء آخر . وأولئك الذين يدافعون عن إيجابية التعامل مع النظام العنصري في جنوب افريقيا إنما يدافعون عن نظرية أثبتت التجربة خلال العقود الماضية فشلها . وهم إذ يرفضون القبول بتطبيق العقوبات ، فإنهم عاجزون عن تقديم البديل الفعلي للتوصل إلى الهدف المنشود .

لذلك ، فإننا لا نستطيع أن نأخذ أطروحاتهم مأخذ الجد ، بل نعتقد أن الفاصل الحقيقي بين الأقوال والأفعال سيتجلى بشكل واضح في طريقة التصويت على مشروع القرار المطروح على المجلس .

أخيرا ، أقول إن زميلنا سير جون طومسون ، المندوب الدائم للمملكة المتحدة ، أشار بحق في كلمته أمس ، إلى أن مهمتنا الأولى هي إرسال إشارة قوية وموحدة إلى حكومة جنوب افريقيا لتأكيد الحاجة إلى التغيير السياسي . ونحن نشاطره الرأي ، ونعتقد أننا يمكن أن نقوم بذلك عن طريق اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس بتوافق الآراء .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الإمارات العربية

المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل غيانا ، أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وإلى أن يدلي ببيانه .

السيد أنساني (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي

الممثل الدائم المعتمد الجديد لجمهورية غيانا لدى الأمم المتحدة ، رأيت من الواجب أن أشارك في المناقشات الحالية التي يجريها مجلس الأمن ، وأن أضم صوت بلدي إلى آخر

صرخة ضد الآثام التي لا تزال سائدة في جنوب افريقيا . وينبع هذا الجوب من إيمان حكومة بلادي بأنه ينبغي ألا نضيّع أية فرصة لإرغام نظام بريتوريا على إدراك أن المجتمع الدولي لن يتحمل إلى الأبد تجاهله البغيض للقيم الأساسية للمجتمع المتحضر . ولذلك يرى وفد بلادي أن هذا الاجتماع له ما يبرره تماما وأنه ينبغي اغتنامه كفرصة مناسبة للخفط بصورة متخافرة على الذين يعتزمون الحفاظ على السلطة عن طريق نظام الفصل العنصري غير الانساني .

مع هذا ، وقبل الدخول في مجال المناقشة ، أود في هذه الكلمة الأولى أمام المجلس ، أن أشيد بأعضاء هذا الجهاز البالغ الأهمية ، وأن أشكرهم بإخلاص على الاستماع إليّ بشأن المسألة قيد المناقشة .

وبصفة خاصة ، أود أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن خالص ارتياح وفد بلادي إذ يراكم توجهون أعمال المجلس في هذا الوقت . وبوصفكم إبننا بارزا لزامبيا ، وهي بلد قدم تضحيات لا حصر لها لقضية حرية الانسان ، نرى أنكم مؤهلون على نحو كبير لتوفير التوجيه اللازم منكم للتوصل إلى التنسيق وتوافق الآراء .

وإذ أؤكد لكم تأييد وفد بلادي الكامل ، أود أن أشني على ملفكم السفير اندريس أغيلار الذي تُعَدُّ سمعته كدبلوماسي محنك مصدر فخر ، لا لبلده فنزويلا فحسب وإنما لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي كلها .

امتنالا لتعليماتكم - سيدي الرئيس - ساتوخى الايجاز في ملاحظاتي ، وسأتناول فقط المسائل التي أشارت اهتماماتنا . ومن بينها الدافع وراء عقد هذا الاجتماع الذي طعن فيه المتكلم باسم جنوب افريقيا ، ولكن هذا كما قلت لا يحتاج إلى اعتذار أو تبرير . إن القصد المعلن منه ، كما يفهمه وفد بلادي ، هو التوصل إلى اتفاق عام بشأن استراتيجية ترمي إلى إضعاف قبضة نظام الاقلية في جنوب افريقيا التي لا يزال يحكمها على خناق شعب مقهور طالت معاناته . ولذلك ينبغي الترحيب بهذا الاجتماع على هذا النحو .

إن محاسن ومساوئ الجزاءات - كوسيلة للتأشير على تصرف الدول - قد نوقشت بصورة تدعو إلى الضيق في هذا المحفل وفي غيره . ولذلك لن أضيف إلى الضيق الموجود

بالدخول في حجة جديدة . ويكفي أن أقول إن ميثاقنا - الذي أيدناه جميعا - يتضمن أحكاما لاستخدامها عندما تتطلب الحالة ذلك . والفعل السابع واضح للغاية في هذه النقطة ولا يدع مجالا للشك في أن الجزاءات يمكن أحيانا أن تطبق بصورة مشروعة .

هذه الأحكام يُلجأ إليها في هذه الحالة بالذات ضد جنوب افريقيا ، لأن الغالبية العظمى للدول ترى أنها يمكن أن تكون أداة لإحداث تغيير في دولة خارجة على الإرادة الدولية تحدث - ولا تزال تتحدى - كل مطالب التغيير المعقولة . ليست هذه - كما زُعم - حالة نفاق أو استخدام المعايير المزدوجة من جانب مَنْ يطالب بالجزاءات . وينبغي تقدير أن الحالة في جنوب افريقيا تختلف اختلافا نوعيا عن غيرها من الحالات التي رأت فيها غالبية الدول شجب استخدام الجزاءات فيها . ولذلك لا يمكن قلب الحجة رأسا على عقب لا شيء إلا لمجرد ترضية نظام مصرّ على صواب آرائه .

بشعور من اليأس ، يدّعي ذلك النظام أيضا أن الجزاءات ستضر بالسود في جنوب افريقيا وفي دول سوداء أخرى أكثر مما سيضر بريتوريا . وسوف يتجاهل وفد بلادي هذا الادعاء ، لأنه من المعروف إن السود في جنوب افريقيا وفي دول سوداء أخرى على استعداد للتضحية بأنفسهم في سبيل تحقيق هذا . وفلا عن ذلك ، وعلى نقيض ما يقوله هذا النظام ، فإن الذين يؤيدون فرض الجزاءات لن "يكتفوا بهز أكتفاهم ولن يولّوا الادبار" . إن حركة عدم الانحياز في اجتماع قمته الأخير في هاري ، قررت إنشاء صندوق خاص للشعوب السوداء في الجنوب الافريقي التي تقاتل الآن في سبيل الكرامة والعدالة الاجتماعية . ومع هذا قد يحدث - ولو أنني أشك في أن هذه حقيقة - ألا يتمكن نظام بريتوريا - رغم غطرسته - من الصمود أمام الضغط المستمر فيسقط ويصبح من مخلفات التاريخ .

لا يزال وفد بلادي مقتنعا بأن الجزاءات الالزامية الشاملة ، إذا طبقت تطبيقا دقيقا ، يمكن أن تقطع شوطا طويلا صوب إحداث التغيير في الحالة في جنوب افريقيا . ونحن لا نؤمن - كالرجل الذي شعر بأنه سوف يلحق ضررا أقل بالنمر إذا ما قطع ذيله على مرات بدلا من قطعه مرة واحدة - بأن بالإمكان جعل الجزاءات مستساغة أكثر بجعلها

أقل قوة ، ومع هذا ، نسلم بأن المجتمع الدولي بأسره قد لا يكون على استعداد في الوقت الحاضر لتنفيذ مجموعة الجزاءات المتاحة له بأكملها . لذلك فإننا مقتنعون - خاصة في هذه الظروف - بأن الجزاءات الالزامية الانتقائية التي تحظر بإتفاق واسع النطاق ، وبغضل قبولها بوجه عام لو نفذت بالاقتران بجهود دولية ، أن تكون أداة فعالة ضد قلعة الفعل العنصري في جنوب افريقيا .

وبالتالي فإننا نؤيد تمام التأييد المبادرة التي اتخذها أعضاء حركة عدم الانحياز في المجلس لضمان تطبيق الجزاءات الانتقائية . إنها تُعتبر خطوة في الاتجاه السليم ، ومع ذلك فإذا استمر تشدد نظام بريتوريا فيجب ألا نتردد في تجديد المطالبة بفرض جزاءات الزامية شاملة .

لقد قيل ما يكفي في هذا المحفل من قبل لتأكيد الحاجة لأن يتخذ مجلس الامن اجراء لتفكيك نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . إن احتمالات الحل السلمي تتناقض بسرعة نتيجة لاعمال النظام ذاته ، وهي الاعمال التي لا تزيد فحسب من غضب الشعب المضطهد ، بل إنها قد حولته بالفعل ، رجالا ونساء شبابا وشيوخا إلى مناضلين لايشقون شيئا وهم يواجهون الجيش العنصري في كل مكان ، إن روحهم التي لا تقهر وبطولتهم سوف تحركنا إلى اتخاذ اجراءات لانه على الرغم من شعارالسرية الذي يسدله النظام حول جنوب افريقيا فإن الشعوب في كل انحاء العالم بدأت تفهم حقائق الحياة في ظل الفصل العنصري وتعرف الآن أن ما يسمى بالإصلاحات التي وضعها هذا النظام ليست إلا خداعا كبيرا .

إن سحب الاستثمارات وفرض الجزاءات ليسا بعد موضع مناقشة ولكنهما خياران لا يمكن مقاومتها ، لذلك دعونا نمضي إلى اتخاذ اجراء ، آخذين بعين الاعتبار فقط أن نكفل أن التدابير التي نتفق عليها سوف تحترم احترامنا كاملا ويجري تنفيذها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل غيانا على الكلمات

الرفيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل توغو ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كواسي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي أن أعرب عن مدى ما يشعر به وفد بلادي وهو يراكم تتولون رئاسة جلسات مجلس الامن ، وذلك لأسباب واضحة . إن خبرتكم الشخصية ومعرفتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية وحكمتكم تعتبر دون شك خير ضمان لنجاح عملنا .

لقد توليتم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر في وقت لا تزال فيه الحالة في الجنوب الأفريقي أحد الشواغل الأساسية بالنسبة للشعوب الأفريقية . إنني أجد في ذلك إشادة ببلدكم زامبيا ، وهي عضو هام في مجموعة دول خط المواجهة ، التي دخلت في كفاح مرير لا هوادة فيه ضد النظام غير الإنساني للفصل العنصري . كما أجد في ذلك إشادة بأفريقيا كلها ، وهي القارة التي أصاب شعبها عبر التاريخ محن كبيرة ، وفي بعض الأحيان كوارث حقيقية . وفي هذا الصدد فإن سياسة الفصل العنصري البغيضة ، التي تجري بشأنها مداولاتنا الحالية ، تأتي في مقدمة هذه المحن .

إن رؤيتكم تتولون رئاسة هذه الجلسات لمجلس الأمن تذكرنني بالملات الوثيقة التي تربط بلدكم ببيان لوماسكا لعام ١٩٦٩ وذلك بسبب الدور البارز الذي قام به رئيسي دولتكم ، السيد كينيث كاوندا . وأعضاء مجلس الأمن يذكرون تماما أن تلك الوثيقة من وثائق الأمم المتحدة التي وفرت أساسا وأملوبا خاليا من العنف لتسوية مشكلة جنوب أفريقيا ، رفضتها جنوب أفريقيا باحتقار .

وأذكر كذلك أن رئيسي بلدكم زامبيا ، قاد في عام ١٩٧٠ أول بعثة للمسااعي الحميدة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة ، وهي بلدان كانت تعتبر في ذلك الوقت شركاء تجاريين أساسيين لجنوب أفريقيا ، لاقناعهم بالمعدل عن الاستمرار في تقديم أية مساعدة إلى النظام القمعية الاستعمارية والتمييزية في أفريقيا ومن الاستمرار في الأعمال التي كانت تتناقض مع قرارات مجلس الأمن بشأن جنوب أفريقيا وذلك لصالح السلم والأمن الدوليين ، والاستقرار في المنطقة .

ويسعدني حقا أن يجتمع كبار ممثلي هذه القوى اليوم في مجلس الأمن تحت رئاستكم . وسيسهل من عملكم طريقة الحوار والمفاوضة والتعاون التي أرساها بعناية رئيسي جمهوريتكم .

ولهذا أردت أن أهنئكم بحرارة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن ، وأود أيضا أن أشيد بسلطكم الممثل الدائم لفرنزويلا السيد اندريي أغيلار للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي .

يسعدني وأنا أتناول الكلمة لأول مرة أمام مجلس الأمن في هذا العام أن أقدم تهاني الحارة إلى الأعضاء الجدد في المجلس وأن أتمنى لهم كل نجاح في مهمتهم .
وأخيرا ، أود أن أعرب عن امتناني لكم سيدي الرئيس ، ولجميع أعضاء مجلس الأمن للتكريم بالموافقة على دعوتنا للمشاركة في عمل المجلس بالإدلاء بهذا البيان باسم حكومة بلدي .

إن حقيقة أن مجلس الأمن يتناول مرة أخرى مسألة جنوب افريقيا في هذه اللحظة الحرجة من النضال ضد الفعل العنصري هي تعبير عن رفض المجتمع الدولي الإذعان لنظام سياسي جرد أفراد الشعب من كرامتهم ، نظام يقوم على القهر الاجتماعي باعتباره عقيدة للدولة وعلى العنف كأداة لإدارة شؤون المجتمع . واعتقد أنه لا داعي لأن أشير إلى المبادرات السياسية والدبلوماسية العديدة التي وضعت تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي والكومنولث وذلك لحث العنصريين في بريتوريا للاستماع إلى صوت العقل . لقد مُنّت إليهم ألف مرة ومرة بعد التعاون من أجل تحقيق الحرية والسلم والعدل في جنوب افريقيا . ولكن العنصريين في بريتوريا خانوا المجتمع الدولي ألف مرة ومرة .

إن الاحداث الاخيرة التي وقعت في جنوب افريقيا تكشف النوايا الواضحة للأقلية العنصرية في ذلك البلد ، وتؤكد تدمير الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا على مواصلة اتباع سياسة الفعل العنصري غير الإنسانية . إنها تذكر الذين لا يزالون يعللون النفس بالامل في أنه ستكون هناك بعض التغييرات في ملوك بريتوريا المتعجرف الميل للعنف ، بأن الاستمرار في التعلق بهذا الامل الواهي لا جدوى من ورائه .

وأخيرا يجب النظر إلى هذه الاحداث في سياق المنطق العنيد الذي يشكل أساس نظام الفعل العنصري الذي لا يمكنه العيش دون أن يمارس القمع .

واليوم أكثر من أي وقت مضى يتميز نظام الفعل العنصري بالاعتقالات التمسقية وتشريد الامر واقتلاعها وفرض حالة الطوارئ التي أدت إلى قتل المزيد من الرجال والنساء والاطفال الابرياء في بلدات السود . إن تلك الحقائق تبين أن جنوب افريقيا تعيش الآن على فوهة بركان .

ونظرا للتهديد الذي يمثله وجود الفعل العنصري في جنوب افريقيا على السلم والامن الدوليين ، واعمال الارهاب والعدوان التي ترتكبها تلك الدولة ضد الدول المجاورة ، بالإضافة إلى احتلالها غير المشروع لناميبيا ، يتعين على المجتمع الدولي أن يظلم فوراً بمسؤولياته وأن يضع حدا لنظام الفعل العنصري البغيض . وأنسب الطرق وأشدّها أثرا وأكثرها سلما في نفس الوقت هو تطبيق الجزاءات الاقتصادية .

إن فرض الجزاءات الاقتصادية الإلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفعل السابع من الميثاق هو أقل ما يطلب . إن هذه الجزاءات ضرورية لثلاثة أسباب ، أولا لأن الإهانات والاستعباد والعنف والمخاطر التي تمثلها السياسة العنصرية المنظمة بالنسبة إلى السلم الدولي ، هي جرائم ضد الانسانية . ثانيا ، لأن جنوب افريقيا تتحدى الأمم المتحدة فيما يتعلق باقليم ناميبيا . وثالثا لأن هذا التحدي مستمر والهجمات المباشرة وغير المباشرة على الدول المستقلة المجاورة لجنوب افريقيا مستمر أيضا .

لذلك فان المجتمع الدولي ، في ضوء الواقع ، طالب مرارا وتكرارا اتخاذ اجراء سياسي ودبلوماسي واقتصادي متضافر لفرض العزلة التامة على بلد الفصل العنصري . وفي هذا الصدد فاننا نرحب بقيام مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز بانشاء الصندوق الافريقي ، والذي تشرف عليه لجنة تتألف من الهند وزامبيا وزمبابوي ونيجييريا والجزائر والكونغو ويوغوسلافيا وبيرو والارجنتين ، ويهدف هذا الصندوق ، في جملة أمور ، الى تقديم المعونة الملموسة والمستمرة لحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي . ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن الحكومة الفرنسية قد أعلنت عن نيتها للمساهمة مساهمة كبيرة في الصندوق .

وعلاوة على ذلك فقد شنت حملة في العام الماضي ضد الفصل العنصري أسفر عنها قيام عدد من البلدان بفرض جزاءات على نظام الاقلية في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، حسبى أن أذكر الحلقة الدراسية بشأن حظر الاسلحة على جنوب افريقيا ، التي عقدت في لندن في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦ ، والحلقة الدراسية التي عقدت بشأن حظر تصدير النفط الى جنوب افريقيا ، في أوصلو في الفترة من ٤ الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، والمؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وقد حققت كلها نتائج ملموسة . وبالإضافة الى الجزاءات المحدودة التي فرضها الكمنولث والاتحاد الاوروبي والبلدان الاسكندنافية ، هناك سلسلة من التدابير اتخذها كونغرس الولايات المتحدة بموجب قانون المناهضة الشاملة للفصل العنصري الصادر في عام ١٩٨٦ ، تمثل خطوة جادة في الاتجاه السليم . ونعرب عن ارتياحنا ازاء قيام الشركات عبر الوطنية الامريكية مثل شركة "آي. بي. إم." وهوني ويل وكوكاكولا وجنرال موتورز وغيرها بإنهاء اعمالها في بلد الفصل العنصري .

بيد أن الطريقة التي يرد بها نظام الفصل العنصري على هذه الجزاءات تبين أنه مادامت تلك الجزاءات طوعية وانتقائية ، وبالتالي محدودة ، فان الاقلية العنصرية سوف تتمكن دائما من التحايل عليها بسبب تشابك العلاقات الاقتصادية

الدولية . ولكسر طوق الجمود هذا فإنه يتمين علينا أن نتخذ الخطوة التالية : لابد للمداولات الحالية أن تؤدي بمجلس الأمن الى مواكبة التاريخ ، وإعلاء شأن قضية السلم ، التي هي بحد ذاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية الحرية والكرامة الانسانية . لذلك فإن وفدي يناشد بإلحاح جميع الاعضاء الدائمين في هذا المجلس أن يفرضوا دون تردد جزاءات اقتصادية الزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا بغية تحرير الملايين من الناس في جنوب افريقيا وناميبيا من المأساة والكابوس اللذين مابرحا جاثمين على صدورهم منذ عقود . ان الافلاس الاقتصادي الذي سيعقب تطبيق هذه الجزاءات سوف يحمل عنصريي بريتوريا على الإصرار بالتعاون مع المجتمع الدولي الذي لم يبد العنصريون صوبه الا المعجزة والتحدى .

وفي هذا الصدد فإن وفدي مع خيبة الامل يلاحظ - كما أوضح ممثل جنوب افريقيا في مستهل المناقشة الحالية - أن بعض البلدان تعارض باستمرار فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا . انها اذ تفعل ذلك تؤيد عن خطأ الحجة القائلة بأن الجزاءات من شأنها أن تلحق الضرر بالسكان السود في جنوب افريقيا وبالدول المجاورة التي تعتمد على جنوب افريقيا اقتصاديا . ان وفدي لا يقبل تلك الحجة لان الشعوب التي يفترض حمايتها من الاثار الضارة للجزاءات الاقتصادية مستعدة لتقديم أي تضحية . وبالنسبة لها فان أي تضحية - بما في ذلك التضحيات التي قد تنجم عن الجزاءات - ستكون قصيرة الاجل . وعلاوة على ذلك فإن المسألة مسألة نضال ضد استمرار العبودية والظلم وتدمير الحياة الانسانية والممتلكات . والجزاءات في الوقت الراهن تعتبر السلاح الوحيد المتاح لدى المجتمع الدولي لتعزيز التغيير الديمقراطي والسلمي في جنوب افريقيا .

اننا نجد أنفسنا على مفترق طرق . ولابد لنا أن نتخذ بشجاعة التدابير اللازمة لحمل زعماء جنوب افريقيا على التخلي عن ممارساتهم البالية ، لأنه إذا لم يختف الغسل العنصري فإن جميع المنطقة دون الاقليمية في الجنوب الافريقي بأسره ستتعرض لخطر الاضطرابات العنيفة جدا .

ان توغو تناشد جميع الاعضاء الدائمين في المجلس ان يؤيدوا دون لبس الحق والعدالة والحرية من اجل السلم والامن الدوليين .

ان وفدي لديه ثقة كبيرة في قدرة المجلس على الاسهام في ارساء دعائم السلم في الجنوب الافريقي . ومهما يكن من امر فانه لن يستطيع ان ينجح إلا إذا استرشد باقتراح الامين العام الوارد في تقريره الذي قدمه الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين عن أعمال المنظمة ، الذي يقضي بأن :

"... ان يبذل مجلس الأمن ، في المستقبل القريب ، جهدا مدروسا

ومنسقا لحل مشكلة أو مشكلتين من المشاكل الرئيسية المعروضة عليه باستخدام

التدابير المتاحة له بموجب الميثاق على نحو أكمل" . (A/41/1 ، ص ١٠)

إننا نعتقد ان إحدى هاتين المشكلتين هي التحدي الذي يشكله الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

وإذا ما اتخذ مجلس الأمن في نهاية الجلسة الحالية قرارا يتضمن تدابير فعالة تستجيب للحالة الخطيرة السائدة اليوم في جنوب افريقيا فإنه سيكون جديرا بالثقة التي وضعناها فيه . كذلك فإنه سينال تقدير واحترام المجتمع الدولي لكونه قد أسهم مساهمة كبيرة في اعادة ارساء دعائم السلم والامن والاستقرار في افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل توغو على كلماته

الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد أغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس

إنه ليسعدنا أيما سعادة أن نراكم تتراسون أعمال المجلس لهذا الشهر . إننا نعرف الدور الذي ما برحت زامبيا تظلع به بوصفها من بلدان خط المواجهة ، في الكفاح الجاري من أجل القضاء على الاستعمار وضمان احترام الحريات والحقوق الاساسية لجميع الشعوب ، وهو كفاح نؤيده تأييدا كاملا . إننا ندرك خدمتكم الجليلة وتفانيكم في إعلاء مثل الأمم المتحدة النبيلة . لهذه الاسباب جميعها فإننا لعلى يقين أنكم ستديرون دفعة أعمالنا بمنتهى النجاح . وبطبيعة الحال فان بوسعكم ان تعملوا على أقصى درجات تعاون وفد فنزويلا ، وهو بلد يرتبط مع بلدكم بأواصر التضامن والمداقة .

ولابد لي أيضا أن أعرب عن شكري لمبارات التقدير الودية للغاية التي تلقيتها منكم ومن غيركم من الممثلين على عملي عندما كنت رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي .

إن مجلس الأمن يجتمع مرة أخرى لتناول مسألة جنوب افريقيا . وليس بوسعنا أن نضيف شيئا يذكر الى ما قيل بالفعل في هذه المناقشة التي بدأت يوم الثلاثاء الماضي . ان ما يحدث في الجنوب الافريقي معروف للجميع . لقد استمعنا بالم وقلق بالغ للوصف الحي الذي قدمه ممثلو شتى البلدان في المنطقة عن ضروب المعاناة التي تلقاها الاغلبية المعارضة في جنوب افريقيا نتيجة للقمع الوحشي الذي يمارسه نظام الاقلية البيضاء ، والعواقب الوخيمة المترتبة على استمرار الاعمال التي ترتكبها تلك الحكومة بهدف زعزعة استقرار البلدان المجاورة . وقد استمعنا الى البيان المتعجرف الذي أدلى به ممثل بريتوريا ، وهو بيان يقدم لنا دليلا جديدا على موقف حكومة تعير آذانا صماء للادانة العالمية لسياساتها وممارساتها ، وتغف عن عينيها عن حقيقة أنه على الرغم من سياستها القائمة على القوة وآلياتها العسكرية التي تمكنها من البقاء في السلطة ، فإن مآلها السقوط عاجلا أو آجلا ، لأنها بنت صرحها على أساس إذلال الغالبية واستغلالها .

لذلك لدينا إمام واسع بالموضوع وندرك ادراكا تاما أن سبب جميع المشاكل هو سياسة القمل العنصري التي ما برحت تنتهجها حكومة جنوب افريقيا على الرغم من الشجب العالمي لها .

إن هذه الادانة العامة تستند أولا على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاتها والاعلان العالمي لحقوق الانسان ومكوك دولية أخرى . ومن الواضح أيضا ، كما قيل كثيرا هنا ، أن سياسة الفعل العنصري لا يمكن اصلاحها . والحل الوحيد يكمن في القضاء الكامل على ذلك النظام الذي يشكل أبشع مثال للتمييز العنصري كما يشكل اهانة لكرامة الانسان . وليس هناك شك أيضا في أن الاملاحات الطفيفة التي ادخلت في السنوات القليلة الماضية على التشريع الذي يكرس هذه السياسة ، لا تمس جوهر النظام . وليس هناك حاجة الى دليل آخر يؤكد تصميم حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا على الاحتفاظ بالخطوط الاساسية لتلك السياسة .

ونرى أن الجميع ، باستثناء حكومة جنوب افريقيا بالطبع ، يوافق على أن الحالة في جنوب افريقيا تتفاقم كل يوم ، وتعرض للخطر ليس فقط السلم والامن في المنطقة وإنما أيضا السلم والامن الدوليين .

كذلك لا يمكن أن يكون هناك شك الآن بالنسبة لموقف حكومة جنوب افريقيا وتصميمها على الابقاء على سياسة الفعل العنصري الى أجل غير مسمى . ان الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على مدى الأربعين سنة الاخيرة من أجل إحداث تغيير في موقف الحكومة قد شبت أنها قد ذهبت سدى . وحتى الآن لم تجد نفعا قرارات المجلس والجمعية العامة وأجهزة صنع القرار الهامة الأخرى في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . حتى الخطر على تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا المفروض بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) والجزاءات الانتقائية التي فرضتها طوعا الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي قد شبت أنها غير كافية .

أي علاج يبقى أمامنا إذن ؟ من جانبنا ، كما سبق أن قلنا في مناسبات أخرى - ومؤخرا في بياناتنا أمام هذا المجلس بتاريخ ١١ شباط/فبراير و ٢٣ أيار/مايو و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦ - قلنا أن الوسيلة الوحيدة لارغام حكومة بريتوريا على الامتثال لالتزاماتها بوصفها عضوا في الأمم المتحدة هو فرض الجزاءات القسرية المنصوص عليها في الباب السابع من الميثاق . ذلك أن الاثبات الواضح القاطع لارادة المجتمع

الدولي لتنفيذ احكام الميثاق هو وحده الذي يمكن أن يقنع جنوب افريقيا بانها لا تستطيع أن تواصل سياساتها وممارساتها .

ولهذا السبب فاننا نؤيد تأييدا صادقا مشروع القرار الذي قدمته دول عدم الانحياز الاعضاء في المجلس - الارجنتين ، الامارات العربية المتحدة ، زامبيا ، غانا ، الكونغو - الذي يقرر في الفقرة ٥ من المنطوق فرض عدد من الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا بمقتضى المادة ٤١ من الميثاق .

ان الحجج القائلة بأن فرض هذه الجزاءات سوف يضر اساسا بالسكان غير البيض في جنوب افريقيا والبلدان المجاورة كانت بغير شك من أهم النقاط الخلافية التي أثيرت في هذه المناقشة . ان البيانات التي أدلى بها الممثلون المفوضون للأغلبية في جنوب افريقيا وممثلو الدول المجاورة تجعل من الواضح أنهم يدركون تماما هذه الحقيقة وأن هذا شمن هم على استعداد لدفعه .

وبطبيعة الحال وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق :

"اذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بمدى حل هذه المشاكل" .

وفي ضوء هذا الحكم ، فإن أفضل شيء نفعله في نظرنا هو أن نعكف على النظر في التدابير اللازمة للحد على قدر الامكان من الاثار الضارة المترتبة على هذه الجزاءات على ضحايا القمع وضحايا العدوان المستمر الذي تشنه حكومة جنوب افريقيا . ولعله من الافضل أن تساعد هؤلاء الذين سيضارون من جراء هذه التدابير الالزامية التي لا بد من اتخاذها ، إن عاجلا أم آجلا ، لمواجهة صراع دموي لا يمكن التنبؤ بعواقبه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على

المبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد غيبهيو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

أود أن أعبر عن فخر وفد غانا وسعادته إذ يراكم تتراسون مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير . وهذا الفخر ينبع ليس فقط من مصالحنا المشتركة كدولتين افريقيتين شقيقتين عضوين في حركة عدم الانحياز وانما ينبع أيضا من حقيقة أنكم قد حملتم معكم الى مسؤولياتكم هذه صفاتكم الشخصية - جاذبيتكم ومهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة . ويسعدني أن أحياكم باسم غانا حكومة وشعبنا لأن بلدينا ، من خلال العلاقات الوثيقة للغاية بين زعيمينا ، الرئيس كينيث كاوندا والرئيس كوامي نكروما لعبا دورا هاما في تاريخ انتهاء الاستعمار في افريقيا . ولهذه الاسباب يمكننا أن نعتمدوا على التعاون الكامل لوفدي في أداكم لواجباتكم .

أود كذلك أن أشيد الاشادة الواجبة بسلفكم صاحب السعادة السيد اندريس أغيلار ممثل فنزويلا على الطريقة الممتازة التي أدى بها واجباته . إن نظرته الجادة مقرونة باحساسه الرفيع بالعدالة والانصاف سهلت محاولات المجلس حسم القضايا الكثيرة التي نشأت أثناء شهر كانون الثاني/يناير . ووفدي يشعر أنه مدين له .

أود أيضا أن أعتمد هذه الفرصة لكي أتوجه بترحيب شخصي حار لكل زملائنا الذين انضموا الى مجلس الأمن مؤخرا . ومع أنهم جدد في المجلس إلا أنهم دبلوماسيون مخنكون من بلدان ذات تقاليد عريقة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف . لذا يحدونا الأمل ليس فقط في أن نكون قادرين على التعاون معهم في مهامنا المشتركة للمجلس ، بل نأمل أيضا أن نتعلم من تجربتهم الثرية .

يناقش المجلس الحالة في جنوب افريقيا بناء على طلب المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة . لقد طلبت المجموعة الافريقية مناقشة عاجلة بسبب الحالة المتردية بسرعة في جنوب افريقيا التي تمارس سيادة الفصل العنصري ؛ والواقع أن هذه المجموعة قد خطت خطوة أخرى الى الامام بأن طلبت الى مجلس الأمن أن يفرض الآن جزاءات الزامية على جنوب افريقيا في مجالات معينة محددة . وفي البيانات التي أدلى بها أمام المجلس سقت اسباب كثيرة لتأييد هذا الطلب ورسمت صورة واضحة للحالة الراهنة في

ذلك البلد . ولست أنوي أن أكرر هذه الأسباب . دعوني فقط أؤكد ، مع ذلك ، على الحقيقة التي لا يمكن إنكارها القائلة بأنه منذ إعلان حالة الطوارئ في جنوب افريقيا قتل ما يزيد على ٢ ٥٠٠ ، واحتجز أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص دون محاكمة . وأصبح الأطفال هدفا خاصا لقوات الأمن . ويوجد حاليا ٤ ٠٠٠ آلاف طفل بين محتجز ومفقود . ومنذ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، فإن حوالي ٨ ٢٠٠ طفل أو ٤٠ في المائة من إجمالي عدد المحتجزين ظلوا محتجزين بغير محاكمة . ومن بين هذا العدد ، ٣ ٠٠٠ آلاف في سن الـ ١٤ أو دون الـ ١٤ .

إن أحداث الشهور الثمانية عشر الماضية توضح لنا بتفاصيل محزنة قدرة نظام الأقلية البيضاء في مواجهة معارضة نظام الفعل العنصري غير المقبول ، على أن يتخلص عن المنطق وأن يتابع سياسة قمع ، وإجلاء السود بالقوة الى ما يسمى بالبانستانات ، واستخدام آليته العسكرية ضد المعارضة الداخلية والخارجية . وفي هذه الظروف ، يعتقد وفد غانا أن مجلس الأمن يتحمل مهمة عاجلة للتصرف بسرعة ، وبملاحة وفي وحدة لتجنب ما يمكن أن يتصاعد - لولا ذلك - ليصبح حربا عرقية . وإننا نرى أن كلمات الاقناع وحدها لن يكون لها أثر يذكر على نظام بوتا ، ويرجع ذلك أساسا الى أن هذا النظام قد أبدى تمسكا لا شك فيه بنظام الفعل العنصري كما يرجع الى انشاء نظام ضبط الأمن الوطني في السنة الماضية ، وهو شبكة تتكون من لجان للأمن ونظام لاتخاذ الإجراءات ، وهي أمور صلبت الإدارة المدنية من القدرة على الإستسلام للاقناع الاجنبي بسهولة . وبمعنى آخر ، فإن السلطة في جنوب افريقيا مركزة اليوم كما لم يحدث من قبل في أيدي قوات الأمن التي لا تخفي تصميمها على الإبقاء على نظام الفصل العنصري .

وإن الدول الافريقية الاعضاء في الأمم المتحدة قررت الدعوة الى عمل دولي متضافر في هذا الشأن لأن هذا هو السبيل السلمي الوحيد المتوفر والموجود حاليا لوقف الأحداث المحزنة في ذلك البلد حتى لا تزداد تدهورا وتؤدي الى مزيد من ازهاق الارواح البشرية . وبإيجاز ، فإن طلب الدول الافريقية من المجلس أن ينظر في هذه المسألة الهامة هو استجابة لرأي دولي عام يحث على عزل جنوب افريقيا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بسبب العنف الذي تمارسه ضد ٢٤ مليوناً من مواطنيها على يد أقلية بيضاء . وإن فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث والغالبية العظمى من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والكونغرس في الولايات المتحدة - وهذه مجرد نماذج قليلة . تحث جميعها فرض حظر كامل على التجارة والاستثمار في جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، فإن اجتماعات القمة لمنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز أيدت أيضا اتباع طريق جاد للعمل على نحو قاطع لا لبس فيه .

ويؤمن وفدي بأن كل أعضاء المجلس لا يتفقون فقط على أن نظام الفصل العنصري نظام خاطئ وقاسى بل إنهم مجمعون أيضا على أنه يمثل تشويها أخلاقيا لعمرنا . ونحن متفقون أيضا على أن المجلس ينبغي أن يلعب دورا في وضع حد عاجل لهذه الوصمة لحضارة القرن العشرين . وإننا ، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة ، قد نظرنا في السنوات القليلة الماضية في خيارين مفتوحين أمام المجلس : الاول ، فن الاقتناع بلطف أو الارتباط البنّاء ، وثانيا ، فرض الجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق .

إن الفكرة التي تقلق وفد غانا في الوقت الراهن هي أنه في ضوء الشواهد القاطعة للقمع العنيف ، وتعذيب الرجال والنساء والأطفال ، والاحتجاز دون محاكمة ، والحرمان من الحقوق السياسية والانسانية ، والاملاجات التي لا معنى لها ، والافتتالات السياسية ، وزعزعة الاستقرار والعدوان على الدول الافريقية المجاورة ، والفشل الذريع لسياسة "الارتباط البنّاء" - في ضوء ذلك كله - هل يمكن لمجلس الأمن حقا أن يقتنع أحدا بأن اللجوء الى مزيد من الاقتناع هو الخيار السليم ؟

ومن ناحية أخرى ، فإن الخيار الثاني وهو خيار الجزاءات الالزامية قد حشيت عليه الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ، بما فيها الحكومات . وإننا نخشى أن الابتعاد والتراجع عن الجزاءات الالزامية في هذه المرحلة لن يؤدي إلا إلى تدمير صورة ومصادقية المجلس باعتباره أسمى أمل للحكومات والشعوب المقهورة في كل مكان . ومن ثم ، فإن مجلس الأمن يواجه تحديا خطيرا ورسميا في هذه المرحلة الحرجة حيث تحتل قضية الجزاءات مكانا بارزا في جدول أعمال معظم الاجتماعات الدولية . إن السراي العام الدولي - بل والحكومات التي تمثلها حول هذه الطاولة - سوف تطلب منا في نهاية هذه المناقشة شرح الطريقة التي عالجنا بها هذه المسألة الهامة .

وفي محاولة واضحة لارضاء أصدقاء جنوب افريقيا ، تكلم ممثل نظام بوتا في بيانه أمام المجلس يوم الثلاثاء الماضي ١٧ شباط/فبراير ، عن موضوعات وأمور مألوفة . وكان وفد غانا يفضّل تجاهل هذا البيان ، أولا لما اتسم به من عجرفة ، وثانيا ، لأنه لم يتضمن شيئا جديدا . ومع ذلك قررت أن أتكلم عن بعض جوانب ذلك

البيان لأنه يتضمن عددا من النقاط المشكوك فيها والزائفة التي لا ينبغي السماح لها بأن تمر دون تعقيب والتي تتردد كثيرا من جانب دوائر مالوفة .

لقد تحدث ممثل جنوب افريقيا ، على سبيل المثال ، عن "المعاناة والصعاب لمن يدعون المساعدة في هذا الشأن" (S/PV.2732 ، ص ١٩ - ٢٠) في إشارة واضحة الى الذريعة المعروفة التي يتذرع بها معارضو الجزاءات الذين يتكلمون دائما عن الاضرار الاقتصادية للجزاءات على السكان السود في جنوب افريقيا ، وذلك حماية لمصالحهم التجارية الخاصة . إنه نفاق خالص أن يعارض أحد الجزاءات بسبب "المعاناة والصعاب" التي سوف تعود على السود في جنوب افريقيا . والواقع انه من قبيل تهلل الإحسان المبالغة في الاهتمام بإمكانية أن يفقد بضعة آلاف من السود أجورهم الهزيلة بينما ظل الملايين منهم لفترة طويلة يعيشون في فقر مدقع في ظل ظروف قمع غير إنسانية . وإن حركات التحرير التي تمثل طموحات الشعب المقهور في جنوب افريقيا ودول المواجهة نفسها قد دعت صراحة الى فرض جزاءات وأعلنت استعدادها للتضحية الآن باعتبار ذلك البديل المنطقي والوحيد لتحرير نفسها من القمع المستمر الذي يمارسه النظام العنصري .

وأود أن أشير أيضا الى الدليل الذي قدم من قبل بأن استمرار نظام الفصل العنصري يتسبب في تكلفة باهظة من حيث أرواح ورفاهية الغالبية السوداء في جنوب افريقيا والدول المجاورة وأن إنهاء الفصل العنصري وحده هو الذي يمكن أن يقلل من هذه التكلفة ، لأن التعطش الى قيام جنوب افريقيا الحرة الموحدة وغير العرقية والديمقراطية ، من ناحية أخرى ، من المستحيل التخلي عنه . وعلاوة على ذلك ، فاندني أطلب من أعضاء المجلس بكل إحترام أن يتذكروا أنه عندما أصبح إلغاء العبودية موضوع الساعة في منتصف العقد الماضي ، كانت هناك حجة مفضلة لدى ملاك العبيد ومؤيديهم بأن حرية العبيد سوف ينجم عنها تأثير معاكس بالنسبة لهم ، لأنهم سوف يخسرون ما يحصلون عليه من مسكن وغذاء وملبس ودعم عام ولن يكون باستطاعتهم الدخول في أنشطة اقتصادية منتجة لأنهم ليس لهم حق المواطنة وليس لديهم أرض ولا ممتلكات . وإن حجة ممثل نظام الأقلية البيضاء معروفة وتنطوي على نفاق تام .

وقيل لنا ايضا انه قد :

"أجريت بالفعل اصلاحات بعيدة المدى ، وقد اختفى الكثير من التشريعات

التمييزية من قوانيننا". (S/PV.2732 ، ص ٢١)

هذه الكلمات قالها ممثل بوتسوانا . وربما لا يدرك ممثل جنوب افريقيا ان هذه الاصلاحات الرمزية المبالغ في تقديرها والتي تروجها بريتوريا لم تحز على اعجاب احد ولا حتى اصدقاء بوتسوانا المتحفظين . وعلى سبيل المثال ، فان التقييم الاخير الذي أجراه فريق من المسؤولين المختارين في الولايات المتحدة لسياسة الارتباط البناء قد شدد التوصية بعدم تأييد الاصلاحات التي فشلت في الاستجابة للشواغل الرئيسية للسود في جنوب افريقيا .

ووفقا للرأي المدروس الذي اعرب عنه الفريق ، فان تأييد الاصلاحات الجزئية قد ادى الى نتائج عكسية . وعلاوة على ذلك ، أكد اعضاء الفريق على ان التغيير يجب ان يكون جزءا من عملية تفاوضية مع قادة منظمات السود ، بما في ذلك المؤتمر الوطني الافريقي بقيادة زعيمه نيلسون مانديلا .

وعلى أية حال ، كيف يمكن لممثل جنوب افريقيا ان يحاول اقناع هذا المجلس بادخال اصلاحات هادفة على سياسة وممارسات الفصل العنصري في الوقت الذي لا تزال فيه التشريعات الآتية ، مثل قانون سلطات البانتو وقانون تسجيل السكان ، تزين كتب قوانين النظام العنصري ؟ أم ان ممثل جنوب افريقيا العنصرية يعني "بالاصلاحات" ، العملية الرسمية المتاحة للقيام بتغيير لون مكان جنوب افريقيا ، على الورق ، الى سود وملونين وبيض لاستكمال مستلزمات القواعد المظلمة لاعادة التصنيف ؟

وتضمن البيان الذي القاه ممثل نظام بريتوريا العنصري يوم الثلاثاء محاولة مألوفة لاستغلال ما يسمى بالتهديد الشيوعي ، الامر الذي له في الغرب الكثير من الزبائن الذين يسهل خداعهم . وبإشارة واضحة الى مؤيدي الجزاءات ، قال ممثل جنوب افريقيا انهم :

"ينحازون الى جانب قوى العنف والغرض التي لاتسمى الى إقامة مجتمع ديمقراطي عادل في جنوب افريقيا ، ولكنهم يتبنون علنا ، عن طريق الارهاب والتخويف ، قضية الاطاحة بالديمقراطية في جنوب افريقيا وإحلال ديكتاتورية ماركسية محلها ، وفي هذه الحالة فإن الدعوة الى إعطاء صوت لكل فرد سوف تكون دعوة جوفاء في واقع الامر." (S/PV.2732 ، ص ٢٢)

وحقيقة الامر هي ان الفصل العنصري ينطوي في حد ذاته على العنف . وان اسمه الرئيسية النابعة عن مذهب كالغين الذي يرجع الى القرن السابع عشر ، والقائمة على الجنس المختار الذي يمتلك الحق الالهي في استعباد الاجناس الاخرى المحكوم عليها ، وفقا لهذا المذهب ، بالعبودية الى الابد ، تملك كل عناصر العنف . وعلاوة على ذلك ، فان استمرار فرض الحظر على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وعلى مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا وغيرهما من اجهزة التحرير الوطني ، هو في حد ذاته ، - ولا بد من التاكيد على ذلك - دعوة مباشرة الى العنف .

اما فيما يتعلق بالاتهام بالشيوعية والماركسية ، فلا يسعنا الا ان نقول ان هذا الاتهام زائف وباطل . ولا يخفى على احد ان معظم الناس لمسوا زيف ذلك لانه كان يستخدم دائما لاثارة المتطرفين والجاهلين . ومنذ وقت يرجع الى ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ، ذكر المغفور له الدكتور مارتن لوثر كنج ، الابن ، "في هانتشر كولج" ، هنا في نيويورك ، مايلي :

"تدان في جنوب افريقيا اليوم كل معارضة لسيطرة البيض على انها شيوعية ، وباسم الشيوعية تدمر عمليات مشروعة ، فهناك تنظم بكفاءة القرن العشرين ودينامياته تفرقة ترجع الى العصور الوسطى ، وتفرض اقلية على اغلبيية ابقى عليها في فقر مدقع ، شكل متطور من اشكال العبودية ، وتُدنّس كرامة الانسان ، ويجري تحدي الرأي العالمي بقطرمة ."

ان موقف نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا لم يتغير حتى بعد مرور ٢٠

سنة على ذلك القول .

ان مجلس الامن ليس عاجزا عن وقف الاتجاه الحالي نحو مواجهة اكثر عنفا فيما بين العنصريين في جنوب افريقيا ، بما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على السلم والامن الدوليين . ولهذا فان وفد غانا يضم موته الى زملائه من بلدان عدم الانحياز والبلدان الافريقية في حث المجلس ، وخاصة اصدياء جنوب افريقيا ، على قبول حقيقة الوضع وتغيير مواقفهم . ان الجزاءات ، الجزاءات الالزامية ، هي الخيار القاطع الوحيد لانهاء الفصل العنصري ، ولا سيما في الجو المشحون السائد الآن في جنوب افريقيا .

لقد اصرى وفد بلادي الى بعض المتكلمين الذين اعربوا عن الشكوك المتبقية لديهم حول الجزاءات الالزامية - وان كانت محدودة ، والذين يفضلون نظاما من الجزاءات الطوعية . اسحوا لنا ان نخالف الذين يروجون لهذا النهج ، لانه لن يخدم ، عن قصد أو غير قصد ، سوى كسب الوقت لحكومة جنوب افريقيا للقيام بمزيد من القمع ، ولن يؤدي الا الى مقتل آلاف من السكان السود في جنوب افريقيا .

دعونا نذكر بأن هذا المجلس قد اوصى مرتين في الماضي القريب - في قراريه ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) - بفرض جزاءات طوعية محدودة . ونحن نعتقد ان اتخاذ اجراء ثالث من هذا القبيل في الظروف الراهنة لن يؤدي الا الى ارتياح النظام العنصري . وعلاوة على ذلك ، يرى وفد بلادي ان جميع الدول مدعوة من الآن الى فرض جزاءات طوعية على جنوب افريقيا . فليس هناك ما يمنع ذلك . وقد فعل البعض ذلك في الاشهر القليلة الماضية بدرجات متفاوتة الشدة ، ونحن نشفي على شجاعتهم واحساسهم بالعدالة . وما هو مطلوب الآن بدهاءة ، الاستجابة للحاجة الى جعل الجزاءات واسعة النطاق قدر الإمكان ، ومنسقة تنسيقا عالميا حتى تكون فعالة . ولا يمكن تلبية هذا المطلب الا بترجمة الجزاءات الطوعية الراهنة الى جزاءات الزامية . وسيكون لهذا العمل ميزة اضافية هي إنشاء الحكومات والشركات والافراد عن المسارعة الى الاستفادة من الفراغ الذي يتركه من لديهم قدر من العدالة يدفعهم الى فرض الجزاءات .

ان وفد بلادي معجب بالمبادرات الحميدة التي اتخذها كونغرس الولايات المتحدة وبلدان الشمال وبعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واوراليا وكندا وبضعة بلدان اخرى . ويرمي مشروع القرار الذي سيبت فيه مجلس الامن بعد قليل الى اتخاذ عمل متضافر في مجالات محددة . ان هدف واضع مشروع القرار هذا هدف متواضع ، الا وهو وضع كل التدابير ، التي هي الان نتيجة للمبادرات الطوعية التي اتخذتها الدول الاعضاء ، تحت مظلة الامم المتحدة . ولا ينشد مشروع القرار تجاوز هذه التدابير التي ايدتها من قبل مختلف الهيئات التشريعية للدول الاعضاء .

اننا لم نقدم على الدعوة الى فرض جزاءات الزامية شاملة دون اكثر من بزملائنا الذين لم يكملوا بعد ترتيباتهم الداخلية لاتخاذ اجراء بهذا الحجم . ولم نتجاوز في اختيار منتجات اقتصاد جنوب افريقيا ومجالاته ما تقرر من قبل ، وان كان على اساس طوعي . وعلاوة على ذلك ، فان الصياغة المستخدمة في الديباجة وفي فقرات المنطوق صياغة متواضعة ، كما ان النص جاء نتيجة مفاوضات مكثفة ومستفيضة .

واسمحوا لي ان اضيف انه بالنسبة لمسألة الجزاءات فان الغرض المتكرر لجزاءات طوعية ، كتلك المعمول بها الان ، لن يكون له اثر على نظام بوتا . هكذا كان الحال عندما اغفلت الاجراءات الحميدة التي اتخذها كونغرس الولايات المتحدة عناصر حيوية . واود ان اقتبس ما كتبه ملطات جنوب افريقيا في صحيفة "ساوث افريكان دايجست" الصادرة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ بشأن الاجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة .

" أهبة' غير متوقعة تتجاوز ٤ بلايين راند سنويا ستكون بمثابة جرعة مقوية تحقق في شريان دخل جنوب افريقيا عقب قرار الولايات المتحدة بإلغاء ١٠ معادن استراتيجية من الجزاءات .

" ويبدو أن الأمريكيين بدأوا يحون على واقع حال الجزاءات وموقع جنوب افريقيا في سوق معادن العالم الغربي' ، هذا ما قاله المدير العام لشؤون المعادن والطاقة ، الدكتور لو البرتي .

" وأضاف أن الولايات المتحدة اعترفت علنا بأنها لا تستطيع الاستغناء عن جنوب افريقيا وأن المعادن لها أهمية استراتيجية حيوية للولايات المتحدة" .

ويستطرد المقال :

"وصف وزير الشؤون الاقتصادية والتكنولوجيا ، السيد داني متاين ، قرار الولايات المتحدة بأنه 'إناني جدا' ، ولكنه أضاف أن الحكومة لا تنوي حجب هذه المعادن .

"وقال السيد متاين 'نحن لسنا من مؤيدي الجزاءات ، وتبعاً لذلك فإن أي قرار مناقض للجزاءات نرحب به' " .

إن التذبذب يعطي النظام المنصري مهلة راحة علينا أن نسمي إلى التحرك بسرعة ونتخذ الاجراءات المحددة الشابة .

أخيرا يهيب وفدي بأعضاء الامم المتحدة ، لا سيما الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين يهتجون إلى نجدة نظام الاقلية المنصري ويزيدونه بذلك تشددا ، بأن يتخلوا عن الدوافع الضيقة القصيرة النظر ويؤيدوا اتخاذ تدابير محددة قاطعة ضد النظام المنصري . والواقع إن هذه هي المرحلة الانسانية المعرب عنها ببلاغة في شتى المحافل الدولية . والذين يواصلون وقف اتخاذ الاجراءات الملائمة لا يخدمون مصالح جنوب افريقيا ، إنهم يضمنون مصالحهم الانانية فوق حياة الملايين من أبناء جنوب افريقيا .

وحث في الوقت الذي نحث فيه جميع أعضاء مجلس الأمن على اتخاذ الاجراء
اللازم ، لا يساورنا اي شك بان السود في جنوب افريقيا سيتجولون ذات يوم في شوارع
بريتوريا وجوهانسبرغ وكيب احرارا غير مقيدين بأي قواعد خاصة أو أي إعادة تعريف
ممنوعة شيطانية لوجودهم الذاتي . إن التاريخ لم يرجع الى الوراء قط في كل النضالات
العادلة في الماضي ولن يرجع في جنوب افريقيا اليوم . وريثما يتم ذلك ، يأمل وفد
غانا من اصدقاء جنوب افريقيا أن يروا الحكمة في الاتفاق على صفقة الجزاءات
الالزامية - وإن لم تكن شاملة ، كالجزاءات المنصوص عليها في مشروع القرار المعروض
على المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل غانا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي شخصيا .

افهم أن المجلس مستعد للبدء بعملية التصويت على مشروع القرار المقدم من
الارجنتين والإمارات العربية المتحدة وزامبيا وغانا والكونغو والوارد في الوثيقة
S/18705 . إذا لم أسمع اعتراضا فسأعلن بدء عملية التصويت على مشروع القرار الآن .
ولعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد بوتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في معرض

تهنئتكم سيدي بمناسبة تسلمكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير أود أن أعرب لكم
عن مدى سعادة وفدي لأن يعمل تحت القيادة المقتدرة لممثل زامبيا ، البلد الذي ترتبط
ايطاليا معه بعلاقات ودية وثيقة ويلعب دورا رياديا بارزا في المسألة المدرجة على
جدول أعمال المجلس . كما أود أن أشيد بسلفكم ، السفير أغيلار ممثل فنزويلا ، على
الطريقة الماهرة والفعالة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

إن البيانات التي استمعنا اليها في غضون الايام القلائل الماضية أكدت أن
الحالة في جنوب افريقيا دخلت طريقا مسدودا . وإذا حدثت تطورات فإنها سلبية .
ولاتزال القوانين العنصرية تطبق بشدة ولايزال رد الفعل المحتوم ازاءها يقابل

باجراءات قمعية . وبعبارة اخرى ، لجأ نظام الفصل العنصري للابقاء على نفسه الى دوامة من العنف لا مخرج منها علاوة على انه فتح الباب أمام المزيد من المشاكل التي تم التنويه بالعديد منها في هذه المناقشة .

لقد كررنا الكثير من الوقت لادانة الفصل العنصري . لذلك فإن وفدي لن يكرر المفاهيم والمشاعر التي تم الاعراب عنها بالفعل والتي نتشاطرها تماما .

إن المجتمع الدولي لا يسهه أن يقف موقف اللامبالاة أمام نظام يعتبر العنصرية دستوره ويحرم الاغلبية من مكان جنوب افريقيا من حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية . وعلى المجلس أن يتخذ موقفا صريحا قاطعا في وجه هذا الانتهاك السافر والمنهجي لحقوق الانسان والحريات الاساسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وعلاوة على ذلك لا يسع المجلس أن يتجاهل العواقب الوخيمة الناجمة عن إنفاذ سياسات الفصل العنصري والمرتبة على سلم واستقرار منطقة الجنوب الافريقي برمتها . وإن انتشار العنف محليا في جنوب افريقيا والموقف العدائي الذي اتخذته نظام جنوب افريقيا تجاه الدول المجاورة خلقا حالة من التوتر والمجابهة المسلحة في المنطقة لا يمكن الا أن تبعث على القلق العميق لدينا جميعا .

وبينما لا نزال مقتنعين بأن الحوار يجب أن يبقى القناة الرئيسية التي يمر من خلالها التفسير السلمي المنشود في جنوب افريقيا ، فإننا في نفس الوقت واقعيون بما يكفي لنذكر أن الحوار مع سلطات جنوب افريقيا تحول تدريجيا الى حوار يستأثر فيه شخص واحد بالحديث نتيجة لموقف التحدي الذي اعتمدته تلك السلطات تجاه المجتمع الدولي . لذلك نشعر بأن الوقت قد حان ليمارس المجتمع الدولي الضغط الفعال ضد حكومة جنوب افريقيا .

لقد كانت الوسائل التي يجب أن يمارس الضغط من خلالها الموضوع الرئيسي في هذه المناقشة ، وأهمية التدابير الايجابية في هذا الصدد تم توكيدها أيضا . ويلتزم الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ببذل مسعى رئيسي في هذا الصدد ، وايطاليا من جانبها ، بمفتها احدى الدول الاثنتي عشرة ، اعتمدت تدابير تقييدية سياسية وعسكرية واقتصادية ضد جنوب افريقيا وتقدم ، على امان ثنائي ، مساهمة كبيرة الى البرامج الرامية الى التقليل من اعتماد دول خط المواجهة اقتصاديا على جنوب افريقيا ، فضلا عن برامج المساعدة المقدمة الى ضحايا الفصل العنصري .

ووفقا لذلك تدرك حكومة بلادي ان الجزاءات الاقتصادية ، حتى الالزامية منها ، أصبحت جزءا هاما من استراتيجية ترمي الى تعزيز التفهيم السلمي في جنوب افريقيا ، بشرط ألا تحرم المجتمع الدولي من قدرته على التأشير لاحداث تطورات في ذلك البلد . وفي إطار استراتيجية مدروسة بعناية متفق عليها بشكل عام يمكن في رأينا أن تؤدي الجزاءات الالزامية الانتقائية دورا هاما بوصفها رسالة سياسية قوية ووسيلة لممارسة ضغط تدريجي على حكومة جنوب افريقيا لإحداث التفهيم .

إن فائدة الجزاءات الاقتصادية بوصفها وسيلة لممارسة ضغط على جنوب افريقيا يمكن أن تكون محل نقاش ، كما هو الحال بالنسبة لاختيار تدابير محددة ، عندما يجري الاختيار ، كما هو الحال بالنسبة لمشروع القرار المعروف علينا ، أو مسألة ما اذا كانت تلك التدابير المقترحة - من بين جميع التدابير الممكنة - هي أنسب الوسائل للمساعدة على تحقيق الاهداف التي نلتزم بها .

إلا أن ما لا يمكن أن يكون موضع نقاش بالنسبة لحكومة بلادي هو مسألة حقوق الانسان ، لاسيما عندما تؤدي الى تهديد السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها . إن الهدف الرئيسي من المبادرة التي اتخذتها مجموعة الدول الافريقية بطلب اجراء هذه المناقشة كان استرعاء انتباه الرأي العام العالمي ، ومطالبة المجلس باتخاذ موقف واضح بشأن سياسة الفعل العنصري وإشارها على السلم في المنطقة . ولذلك فإننا ننتوي الاستجابة الى تلك المبادرة بطريقة ايجابية ، والتصوت لصالح مشروع القرار المعروف علينا . ونود أن يُفهم موقفنا على أنه تعبير عن شعور حقيقي عميق بإدانة الفصل العنصري ، وتعبير عن التزامنا الصارم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل إيطاليا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أعرب عن تهاني وفد بلادي وتمنياتي الشخصية الطيبة لكم وأنتم تمارسون مهام رئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير . إن لباقتكم

وحسبكم قد مكناكم بالفعل من القيام بمسؤولياتكم بطريقة مؤثرة للغاية . وبالإضافة إلى هذا فإن العلاقات بين بلدكم ، جمهورية زامبيا وبلادي عميقة وعريقة ، ونحن نقدرها حق قدرها .

كما أود أن أحيي القيادة البارعة والرشيدة التي توفرت للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير على يد سلفكم ، السفير أغيلار ممثل فنزويلا .

ليس هناك في القاموس السياسي المعاصر كلمات مشحونة بالمعاني السلبية أكثر مما تحمل عبارة الفعل العنصري . إنه يعني الإجحاف ، والكراهية ، والخوف ، والاضطهاد ، واليأس ، والموت . إنه ، إنكار للآمال المعرب عنها في ميثاق الأمم المتحدة . بل إن مجرد وجود الفعل العنصري في عام ١٩٨٧ أمر يجعلنا نشوب إلى رشدنا ، ويجعلنا ندرك مرة أخرى الجانب المخزي للطبيعة الانسانية .

كلنا ، نحن الممثلين هنا في هذا المجلس ، نلتزم السبل للقضاء على الفعل العنصري من على وجه البسيطة . والمهمة الرئيسية أمامنا هي كيف نقنع من في جنوب افريقيا بإلغاء الفعل العنصري من بلدهم . إلا أن هذا الهدف المنشود لن تكون له قيمة لو أن التاريخ المقبل لجنوب افريقيا سينطوي على حكمة تاسيتوس القائلة "بأنهم صنعوا صحراء وسموها سلما" . يجب القضاء على الفعل العنصري ، ولكن يجب أن يتم هذا بطريقة تبرز قدرة جنوب افريقيا على أن تتطور إلى ديمقراطية مزدهرة متمسدة الأعراق ، وأن تكون الأداة الرئيسية لتطوير النصف الجنوبي من القارة . والبهيل ، كما قال الرئيس بوتسا شغويا ولكن تجاهله عملا ، "أبشع من أن نتصوره" .

ترى حكومة بلادي أن غالبية الدول الاعضاء تتشاطر رؤية مشتركة لجنوب افريقيا بعد إلغاء الفعل العنصري . ونأمل في أن نرى أبناء جنوب افريقيا وقد استعاضوا عن الفعل العنصري بنظام ديمقراطي غير عرقي يكفل المواطنة والحقوق المتساوية للجميع . ونأمل في أن يتمتع جميع سكان جنوب افريقيا بالحقوق القانونية التي يتمتع بها سكان المجتمعات الديمقراطية من أجل كفالة حرياتهم الفردية . ونتطلع إلى أن نرى حرية الصحافة والدين والكلام مكفولة للجميع . ونأمل في أن يكون سكان جنوب افريقيا

أحرارا في الاشتراك في اقتصاد يحترم فيه الحق في الملكية الخاصة بالكامل . نود أن نعمل مع سكان جنوب افريقيا من جميع الاجناس من أجل تحقيق هذه الاهداف . ولا نود أن نرى فرض أي نظام سياسي يستعيز عن شكل من أشكال الطغيان بشكل آخر منه .

إن الولايات المتحدة تنادي باستعادة حق المواطنة الى جميع الافراد المحرومين منه على أساس الجنس ، وتطالب بإلغاء جميع التشريعات التقييدية العرقية ، مثل قانون مناطق الجماعات ، وقانون تسجيل السكان ، وكل قوانين الفصل العنصري المتبقية . وتطالب الولايات المتحدة أيضا بتطبيق الاجراءات القانونية على الجميع ، وتحرير جميع السجناء السياسيين ، وادماج "الاطوان" في جمهورية جنوب افريقيا . تطالب الولايات المتحدة أيضا بالوقف الفوري للعنف من جانب جميع الاطراف من أجل تهيئة جو للمفاوضات .

القضية إذن هي ما الذي يمكن للولايات المتحدة والدول الاخرى أن تفعله لتحويل هذه الاهداف الى واقع . والمسألة المطروحة أمامنا اليوم هي ما اذا كانت الجزاءات الالزامية سوف تحقق ذلك . خلال العام الماضي ، عززت الجزاءات الوطنية التي فرضتها بعض حكوماتنا ، بما في ذلك حكومة بلادي ، تعزيزا كبيرا . ومع ذلك ، فإن الحالة داخل جنوب افريقيا قد تردت دون جدال . ومع ضعف الاقتصاد يزداد القمع . وفي ظل هذه الظروف ، سيكون من غير الصحيح بالنسبة لحكومة بلادي تصور أن الجزاءات الالزامية التي تفرضها هذه المنظمة سوف تؤدي تلقائيا الى النتائج التي ترغب في تحقيقها غالبية أعضاء المجتمع الدولي .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن حكومة بلادي مقتنعة بأن الجزاءات الالزامية لن تنهي الفصل العنصري بطريقة سلمية ، وسوف تجعل من العسير ، إن لم يكن من المستحيل ، تحقيق المصالحة الداخلية والتنمية الاقتصادية . وترى حكومة بلادي أن الجزاءات الإلزامية التي يفرضها المجتمع الدولي في هذا الوقت سوف تؤدي الى التدمير التدريجي لاقتصاد جنوب افريقيا وزيادة القمع في ذلك البلد لان الذين يتولون السلطة الآن سوف يحاولون تعزيز قبضتهم . من يشك في قدرة حكومة جنوب افريقيا الحالية على

أن تجعل تكلفة الجزاءات الإلزامية عبئا يتكبده السكان السود فيها وكذلك جيرانها المباشرين ؟ من غير الواقعي تماما الاعتقاد بأن معونة تقدمها البلدان الصناعية سوف تغطي النفقات التي ستفرضها حتما الجزاءات الإلزامية على الجيران المباشرين لجنوب افريقيا .

إن حكومة بلادي ترفض رفضا تاما فكرة القضاء على الفصل العنصري عن طريق الدعوة الى تدمير اقتصاد جنوب افريقيا وما يستتبع ذلك من ثورة عنيفة . يبدو أن الذين يطالبون بالعنف كسياسة لإحداث تغيير في جنوب افريقيا ، مستعدون للتغاضي عن الخسارة الفادحة في الأرواح ويبدو انهم يتغافلون عن أن هذا العنف قد يزيد من القمع بدلا من إضعافه . ترى حكومة بلادي أن علينا أن نتبع كل سبيل ممكن يؤدي الى القضاء السلمي على الفصل العنصري . وإذا تفع الولايات المتحدة هذه القناة نصب عينيهما فإنها ملتزمة بمواصلة الجهد الدبلوماسي لإقناع كل الأطراف بالدخول في المفاوضات .

وفي هذا الصدد ، فإن كلا من السيد شولتز وزير الخارجية والسيد ارماكوس وكييل وزارة الخارجية سافر مؤخرا الى افريقيا ، وكذلك فإن اجتماعات شولتز مع مواطنين من جنوب افريقيا يمثلون جميع الطوائف السياسية هي اخر مثال للجهد المستمرة التي تبذلها حكومة بلادي للاسهام في ايجاد حل إيجابي لمشاكل جنوب افريقيا . وبغية تحقيق تسوية تفاوضية ، تنفذ الولايات المتحدة باخلاص تدابير انتقائية محدودة ضد جنوب افريقيا . وتؤكد هذه التدابير جدية رفضنا للفصل العنصري . واسمحوا لي ان أوجه انتباه المجلس الى ان هذه التدابير تتضمن فرض حظر على تصدير الأسلحة وهو تدبير أقوى من تلك التدابير التي فوض المجلس بفرضها .

إن الولايات المتحدة تعرف ان دولا أخرى تعتقد ان الجزاءات الوطنية الشاملة قد تساعد في البحث عن حل لا يتسم بالعنف لحل مشكلات جنوب افريقيا . ولكن آخرين يرون ان أفضل سياسة هي اعتماد جزاءات انتقائية او اتباع سبل أخرى غير الجزاءات .

لذلك تعارض حكومتي الفلسفة الكامنة وراء مشروع القرار المعروض علينا اليوم . ولا تعتقد الولايات المتحدة ان الامم المتحدة ينبغي ان تأمر جميع أعضائها بأسلوب العمل السليم الذي يجب ان تتبعه . وتعتقد حكومتي ان كل أمة ينبغي ان تكون حرة في أن تقرر شكل ومضمون التدابير التي تتخذها من اجل القضاء على الفصل العنصري ، وتعتقد حكومتي أيضا ان الجزاءات الالزامية التي يمكن أن يفرضها هذا القرار على جميع أعضاء الامم المتحدة سيكون من المستحيل تنفيذها .

وشمة اعتراض شديد آخر لحكومتي على مشروع القرار هذا . فاذا ووفق على هذا المشروع فإن المجلس سيجد من العسير ، إن لم يكن من المستحيل ، الموافقة بعد ذلك على معيار لقياس ما إذا كان التقدم المحرز في تفكيك الفصل العنصري كافيا أم غير كاف لتبرير رفع الجزاءات التي فرضها المجلس .

لهذه الاسباب التي أوضحتها ، سيموت وفد بلادي ضد مشروع القرار هذا . واننا إذ نفعل ذلك لا نموت لمصالح الفصل العنصري . ان حكومة بلادي متواصل بذل قصارى جهدها لتحقيق القضاء السلمي على هذا النظام الشرير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

وتبدأ الآن عملية التصويت على مشروع القرار S/18705 .

أجرى تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، الامارات العربية المتحدة ، ايطاليا ، بلغاريا ، زامبيا ، الصين ، غانا ، فنزويلا ، الكونغو .

المعارضون : جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : فرنسا ، اليابان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٠

مؤيدين مقابل ٣ أعضاء معارضين مع امتناع عضوين عن التصويت . لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم بالمجلس .

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين طلبوا السماح لهم بالادلاء ببيانات بعد

التصويت .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفد

بلاي عن التصويت على مشروع القرار S/18705 لاننا نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي له أن يدرس كل سبيل يمكن أن يؤدي الى التوصل الى اتفاق بشأن العمل المتضافر الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي . ويتبين من نتيجة التصويت أن هذا القرار لا يمكن أن يوفر أساساً لهذا العمل .

ومع ذلك نود أن نحث جنوب افريقيا على ألا تستخلص الامتناع الخاطئ . إننا نلتزم التزاماً قاطعاً - سواء اتخذ مجلس الأمن قراراً أم لم يتخذ ، بالاستمرار في ممارسة الضغوط على بريتوريا ، حتى يتم القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري .

أود أن أشير الى الملاحظات التي أبدتها بعض الوفود بشأن تصرف شركة يابانية . وكما ذكرت في بياني يوم الاربعاء ، فقد وضعت اليابان قوانين محلية حتى تضمن أن الشركات الخاصة لا تقوض أو تضعف بأي حال من الاحوال من فاعلية الجزاءات وغيرها من التدابير التي تتخذها البلدان الأخرى . ونحن ننفذ ذلك الالتزام بقوة .

السيد لاوتنشاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أتيت لي الغرمة صباح اليوم لأوضح مرة أخرى ان جمهورية ألمانيا الاتحادية لن تتغاضى أبدا عن الظلم الذي يمثله الفصل العنصري واننا سنواصل العمل من أجل أعمال حقوق الانسان في جنوب افريقيا . إن الفصل العنصري ينطوي على إهانة للكرامة الإنسانية . ولا سبيل الى إصلاحه ، ويمكن فقط إلغاؤه .

وفي حين نتفق جميعا على ذلك الهدف توجد آراء متضاربة حول السبيل الى تحقيق ذلك . إن حكومتي لم تخف على الإطلاق انه لاسباب تتعلق بالمبدأ اتخذت دائما موقفا متشككا إزاء استخدام الجزاءات الاقتصادية لأغراض سياسية . وفيما يتعلق بجنوب افريقيا فإننا لا نعتقد أن التدابير الاقتصادية القسرية ستؤدي الى القضاء بطريقة سلمية على الفصل العنصري . ففي حزيران/يونيه ١٩٨٦ قرر رؤساء دول او حكومات البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ان التدابير الإيجابية ينبغي أن تظل محور السياسة الأوروبية المشتركة . ومن أجل توجيه إشارة لا لبس فيها الى حكومة جنوب افريقيا ، اعتمد وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ تدابير محددة معينة ضد جنوب افريقيا أشرت إليها في بياني صباح اليوم . وقد انضمنا الى تلك التدابير .

ومع ذلك فلسنا في موقف يمكننا من تأييد الاقتراح الواسع النطاق لغرض جزاءات إلزامية انتقائية . ولا نود أن نلجأ الى وسائل يمكن أن تؤثر على الأسس الحيوية لجميع سكان جنوب افريقيا وتهدد مستقبل المنطقة بأسرها .

ولهذه الاسباب صوتنا ضد مشروع القرار المعروض علينا .

ومع ذلك ينبغي ألا تستخلص حكومة جنوب افريقيا من ذلك التصويت أية استنتاجات خاطئة ، فإننا بالاشتراك مع شركائنا سنتصرف وفق قناعتنا ونعمل بكل قوة لتعزيز أعمال حقوق الانسان في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون

على قائمتي ، وبذلك يختتم المجلس المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠